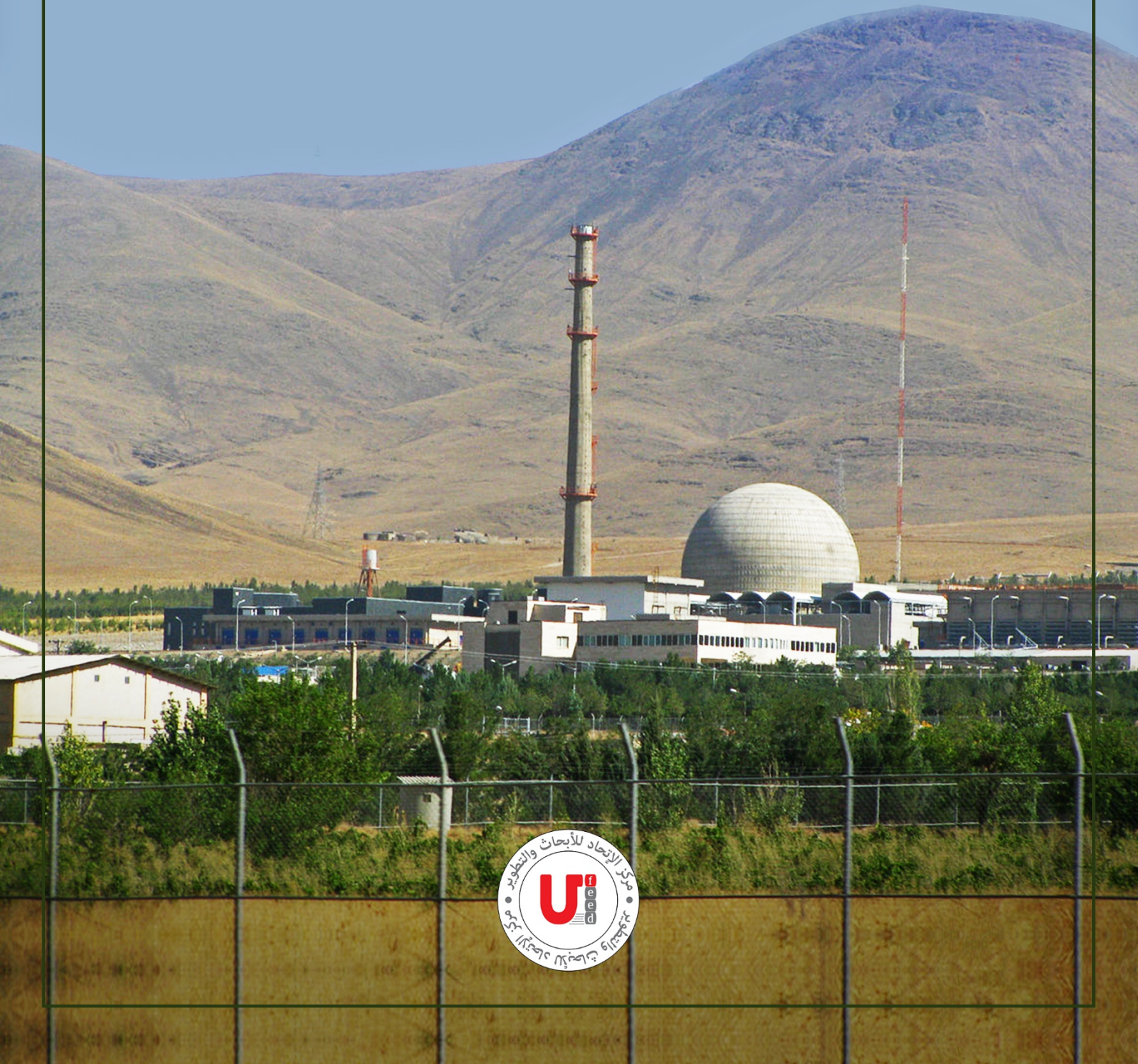


الجدول الزمني للدبلوماسية النووية مع إيران



الجدول الزمني للدبلوماسية النووية مع إيران

المصدر: Arms Control Association

شباط 202

توصلت إيران وست قوى عالمية معروفة باسم 1 + 5 (الصين، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) إلى اتفاق نووي تاريخي في 14 يوليو / تموز 2015 يحد من برنامج إيران النووي ويعزز المراقبة في مقابل تخفيف العقوبات على إيران. قبل ذلك، كانت إيران منخرطة في جهود للحصول على القدرة على بناء أسلحة نووية لأكثر من عقدين. على الرغم من أنه ظل غير مؤكد ما إذا كانت طهران ستتخذ القرار النهائي لبناء أسلحة نووية، فقد طورت مجموعة من التقنيات، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم وتصميم الرؤوس الحربية وأنظمة الإيصال، والتي من شأنها أن تمنحها هذا الخيار في إطار زمني قصير نسبيًا. وتصر طهران على أن أنشطتها النووية سلمية بالكامل.

فيما يلي سرد زمني لأهم التطورات في البرنامج النووي الإيراني، والجهود الدولية للتفاوض على تسوية لمعالجة هذه القضية المثيرة للجدل، وتنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه إيران ومجموعة 1 + 5 في 14 يوليو 2015.

تشرين الثاني (نوفمبر) 1967: أصبح أول مفاعل نووي إيراني، الذي زودته الولايات المتحدة بمفاعل طهران البحثي بقدرة 5 ميغاواط، أمرًا بالغ الأهمية. وهو يعمل باليورانيوم المخصب بنسبة 93 في المائة (تم تحويله إلى 20 في المائة في عام 1993) الذي تزوده الولايات المتحدة أيضًا.

1970

فبراير 1970: البرلمان الإيراني يصادق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

1974: أسس شاه رضا بهلوي منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI) وأعلن عن خطط لتوليد حوالي 23000 ميغاواط من الطاقة على مدى 20 عامًا، بما في ذلك بناء 23 محطة للطاقة النووية وتطوير دورة وقود نووي كاملة.

1979: الثورة الإيرانية والاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران أدى إلى قطع العلاقات الأمريكية الإيرانية وأضر بعلاقة إيران مع الغرب. توقفت المشاريع النووية الإيرانية.

1980

19 يناير 1984: أضافت وزارة الخارجية الأمريكية إيران إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفرضت فعليًا عقوبات شاملة على طهران.

1987: حصلت إيران على مخططات تقنية لبناء جهاز طرد مركزي من طراز P-1 من شبكة عبد القدير خان.

1990

1992: الكونجرس يمرر قانون حظر انتشار الأسلحة بين إيران والعراق لعام 1992، والذي يحظر نقل السلع أو التكنولوجيا الخاضعة للرقابة التي قد تساهم في انتشار الأسلحة التقليدية المتقدمة لإيران.

1993: اكتمال تحويل مفاعل طهران البحثي من قبل معهد البحوث التطبيقية الأرجنتيني. وهي تعمل الآن بالوقود المخضب بنسبة تقل قليلاً عن 20 في المائة، تقدم الأرجنتين 115 كيلوغراماً منها؛ تم توقيع عقد التحويل في عام 1987.

5 أغسطس 1996: أقر الكونجرس الأمريكي قانون العقوبات الإيرانية اللبية، المعروف أيضاً باسم قانون عقوبات إيران، والذي يعاقب الاستثمار الأجنبي والأمريكي الذي يتجاوز 20 مليون دولار في قطاع الطاقة الإيراني في عام واحد.

2002

آب / أغسطس 2002: المجلس الوطني للمقاومة ضد إيران، الجناح السياسي لمنظمة مجاهدي خلق الإرهابية، يعقد مؤتمراً صحفياً ويعلن أن إيران أقامت منشآت نووية بالقرب من ناتانز وأراك.

2003

12 سبتمبر / أيلول 2003: مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتبنى قراراً يدعو إيران إلى تعليق جميع أنشطة تخصيب وإعادة المعالجة. يطالب القرار إيران بالإعلان عن جميع المواد ذات الصلة ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء أخذ العينات البيئية في أي مكان. ويطالب القرار إيران باستيفاء شروطها بحلول 31 أكتوبر 2003.

21 تشرين الأول / أكتوبر 2003: إيران توافق على تلبية مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحلول موعد 31 تشرين الأول (أكتوبر). في صفقة أبرمت بين إيران ووزراء الخارجية الأوروبيين، وافقت إيران على تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم والمصادقة على بروتوكول إضافي يطالب إيران بتقديم إعلان موسع عن أنشطتها النووية ومنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية حقوقاً أوسع للوصول إلى المواقع في البلاد.

2004

18 حزيران (يونيو) 2004: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلوم إيران لفشلها في التعاون مع مفتشي الوكالة. ترد إيران برفض تعليق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب كما تعهدت في السابق.

14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ستعلق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب بعد محادثات مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. وبحسب ما يسمى باتفاق باريس، فإن إيران ستبقي على تعليق المحادثات بين الدول الأربع. نتيجة لذلك، قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم إحالة طهران إلى مجلس الأمن الدولي.

2005

27 شباط (فبراير) 2005: أبرمت روسيا وإيران اتفاقية إمداد بالوقود النووي تزود روسيا بموجبه بالوقود لمفاعل بوشهر الذي تقيمه وتعيد إيران الوقود النووي المستهلك إلى روسيا. ويهدف الترتيب إلى منع إيران من استخراج البلوتونيوم للأسلحة النووية من الوقود النووي المستهلك.

8 أغسطس 2005: بدأت إيران في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم في منشآتها في أصفهان. نتيجة لذلك، أوقفت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة المفاوضات مع طهران.

24 سبتمبر 2005: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتبنى قرارا يفيد بأن إيران في حالة عدم امتثال لاتفاقية الضمانات الخاصة بها بتصويت 1-22 مع امتناع 12 عضوا عن التصويت. وينص القرار على أن طبيعة الأنشطة النووية الإيرانية وعدم وجود ضمانات في طبيعتها السلمية تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن الدولي، مما يمهّد الطريق أمام إحالة في المستقبل.

2006

4 فبراير 2006: اجتماع خاص لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يحيل إيران إلى مجلس الأمن الدولي. القرار "يرى أنه من الضروري لإيران" تعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب، وإعادة النظر في بناء مفاعل الماء الثقيل في أراك، والتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الخاصة بها، والتعاون الكامل مع تحقيق الوكالة.

6 شباط (فبراير) 2006: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ستتوقف طواعية عن تنفيذ البروتوكول الإضافي وإجراءات التفتيش الأخرى غير الملزمة قانوناً.

11 أبريل 2006: أعلنت إيران أنها تخصب اليورانيوم لأول مرة. وقد تم إنتاج اليورانيوم المخصب إلى حوالي 3.5 بالمائة في محطة التخصيب التجريبية في نطنز.

6 يونيو 2006: الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (مجموعة 5 + 1، في إشارة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا) تقترح اتفاقية تقدم حوافز لإيران لوقف برنامج التخصيب إلى أجل غير مسمى.

31 تموز (يوليو) 2006: مجلس الأمن الدولي يتبنى القرار رقم 1696، الذي يجعل مطالبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران لتعليق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة ملزمة قانوناً لأول مرة.

22 آب (أغسطس) 2006: قدمت إيران رداً على اقتراح مجموعة 5 + 1، رافضةً مطلب تعليق التخصيب ولكنها أعلنت أن الحزمة تحتوي على "عناصر قد تكون مفيدة لنهج بناء".

23 ديسمبر / كانون الأول 2006: مجلس الأمن الدولي يتبنى بالإجماع القرار 1737، الذي يفرض عقوبات على إيران لفشلها في تعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب. وتحظر العقوبات على الدول نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية الحساسة إلى إيران وتطالب جميع الدول بتجميد أصول عشر منظمات إيرانية واثنى عشر فرداً لتورطهم في برامج إيران النووية والصاروخية.

2007

24 آذار (مارس) 2007: تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 1747 رداً على فشل إيران المستمر في الامتثال لمطلب المجلس بتعليق تخصيب اليورانيوم.

21 آب (أغسطس) 2007: بعد ثلاث جولات من المحادثات في تموز (يوليو) وأغسطس (آب)، اتفقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران على "خطة عمل" لإيران للإجابة على الأسئلة التي طال أمدها حول أنشطتها النووية، بما في ذلك العمل المشتبه في علاقته بتطوير الأسلحة النووية.

3 كانون الأول (ديسمبر) 2007: تنشر الولايات المتحدة علناً ملخصاً غير سري لتقرير جديد لتقدير الاستخبارات القومية حول برنامج إيران النووي. يقول تقرير الاستخبارات الوطنية إن مجتمع الاستخبارات حكم "بثقة عالية" على أن إيران أوقفت برنامج أسلحتها النووية في خريف عام 2003 وقيمت بثقة معتدلة أن البرنامج لم يُستأنف اعتباراً من منتصف عام 2007. يعرف التقرير برنامج الأسلحة النووية الإيراني بأنه "أعمال التصميم والتسليح" بالإضافة إلى تحويل اليورانيوم وتخصيبه بشكل سري. وقال تقرير الاستخبارات

الوطنية أيضًا إنه يعتقد أن إيران قادرة تقنيًا على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع سلاح نووي بين عامي 2010 و2015.

2008

3 مارس / آذار 2008: أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1803، الذي وسع العقوبات على إيران. وهو يتطلب جهودًا متزايدة من جانب الدول الأعضاء لمنع إيران من الحصول على تكنولوجيا نووية أو صاروخية حساسة ويضيف 13 شخصًا وسبعة كيانات إلى القائمة السوداء للأمم المتحدة.

14 حزيران (يونيو) 2008: قدمت مجموعة 5 + 1 اقتراحًا شاملاً جديدًا لإيران لتحديث حزمة الحوافز لعام 2006. حافظ الاقتراح الجديد على نفس الإطار الأساسي الذي كان عليه في عام 2006، لكنه سلط الضوء على عملية "التجميد مقابل التجميد" الأولية حيث ستوقف إيران أي توسع في أنشطة التخصيب بينما وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عدم فرض عقوبات إضافية.

2009

3 شباط (فبراير) 2009: أعلنت إيران أنها نفذت بنجاح أول عملية إطلاق قمر صناعي لها، مما أثار مخاوف دولية من تزايد إمكانات الصواريخ الباليستية الإيرانية.

8 أبريل 2009: بعد مراجعة سياسة إيران من قبل إدارة أوباما الجديدة، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستشارك بالكامل في محادثات P5 + 1 مع إيران، وهو خروج عن سياسة الإدارة السابقة التي تتطلب من إيران تلبية مطالب الأمم المتحدة أولاً.

12 يونيو 2009: إيران تجري انتخابات رئاسية. أعلن الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد فوزه وسط مؤشرات عديدة على تزوير الانتخابات. أثار هذا أسابيع من الاحتجاجات داخل إيران وآخر الجهود الدبلوماسية لمعالجة البرنامج النووي الإيراني.

25 سبتمبر / أيلول 2009: أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني جوردون براون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن إيران تقوم ببناء منشأة سرية ثانية لتخصيب اليورانيوم، فوردو، في الجبال بالقرب من مدينة قم المقدسة. وقال المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مارك فيديريكير إن إيران أبلغت الوكالة في 21 سبتمبر / أيلول بوجود المنشأة، لكن مسؤولي المخابرات الأمريكية قالوا إن إيران لم تقدم التأكيد إلا بعد أن علمت أن الولايات المتحدة اكتشفتها.

1 تشرين الأول (أكتوبر) 2009: مجموعة 5 + 1 وإيران تتفقان "من حيث المبدأ" على اقتراح أطلقته الولايات المتحدة بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتغذية مفاعل طهران البحثي. يستلزم الاقتراح قيام إيران بتصدير غالبية اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5 في المائة مقابل 20 في المائة من وقود اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران البحثي، الذي استنفد معظم إمداداته. قبل هذا الاتفاق لاحقاً بمعارضة سياسية داخلية في إيران، مما أدى إلى محاولات من جانب طهران لتغيير شروط "مبادلة الوقود".

2010

9 فبراير 2010: بدأت إيران عملية إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 20 في المائة، بزعم استخدام مفاعل طهران البحثي.

17 مايو 2010: أصدرت البرازيل وإيران وتركيا إعلاناً مشتركاً في محاولة لإنعاش اقتراح مبادلة وقود مفاعل طهران البحثي. وفي الإعلان، وافقت إيران على شحن 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5 بالمائة إلى تركيا مقابل وقود TRR من فرنسا وروسيا. ترفض فرنسا وروسيا والولايات المتحدة هذا الترتيب، مستشهدة بمخزون إيران الأكبر من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5 في المائة وفشل الإعلان في معالجة تخصيص إيران بنسبة 20 في المائة.

9 حزيران (يونيو) 2010: تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1929، الذي وسع العقوبات بشكل كبير ضد إيران. بالإضافة إلى تشديد العقوبات المتعلقة بالانتشار ومنع إيران من إجراء تجارب صاروخية باليستية ذات قدرة نووية، يفرض القرار حظراً على نقل أنظمة الأسلحة الرئيسية إلى إيران.

24 يونيو 2010: الكونجرس يتبنى قانون العقوبات والمساءلة وسحب الاستثمارات الإيرانية الشامل. تشديد العقوبات الأمريكية على الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، وتمديد تلك العقوبات حتى عام 2016، وفرض عقوبات جديدة على الشركات التي تبيع النفط المكرر إلى إيران.

26 يوليو 2010: وافق الاتحاد الأوروبي على مزيد من العقوبات ضد إيران. يشير بيان صادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى العقوبات الجديدة على أنها "حزمة شاملة وقوية من التدابير في مجالات التجارة والخدمات المالية والطاقة والنقل، بالإضافة إلى تعيينات إضافية لحظر التأشيرات وتجميد الأصول.

16 سبتمبر 2010: تم التعرف على فيروس الكمبيوتر Stuxnet لأول مرة من قبل خبير أمني على أنه هجوم موجه ضد منشأة إيرانية ذات صلة بالمجال النووي، من المحتمل أن تكون معمل تخصيب ناتانز.

2011

21-22 كانون الثاني (يناير) 2011: عقب اجتماع كانون الأول / ديسمبر في جنيف، اجتمعت مجموعة 5 + 1 مع إيران في اسطنبول، لكن الجانبين لم يتوصلا إلى أي اتفاق جوهري. ورفضت مجموعة 5 + 1 شرطين مسبقين لإيران لإجراء مزيد من المناقشات حول خطة مبادلة الوقود وإجراءات الشفافية والاعتراف بالحق في التخصيب ورفع العقوبات.

16 فبراير 2011: أخبر مسؤولو المخابرات الأمريكية لجنة في مجلس الشيوخ أن إيران لم تقرر بعد ما إذا كانت تريد تطوير أسلحة نووية لكنها تبقي هذا الخيار مفتوحاً من خلال تطوير قدراتها المادية.

8 أيار (مايو) 2011: بدأت محطة بوشهر للطاقة النووية الإيرانية عملياتها ونجحت في تحقيق تفاعل متسلسل مستمر بعد يومين، وفقاً لشركة Atomstroyexport الروسية المملوكة للدولة التي تبني المحطة وتشغلها.

8 حزيران (يونيو) 2011: أعلنت إيران أنها تعتزم مضاعفة معدل إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة ثلاث مرات باستخدام تصميمات أكثر تقدماً للطرد المركزي. كما تقول إنها ستنقل الإنتاج إلى مصنع فوردو للتخصيب بالقرب من قم، والذي لا يزال قيد الإنشاء.

12 تموز (يوليو) 2011: كشف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عن اقتراح تتخذ فيه إيران خطوات لزيادة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ إجراءات بناء الثقة مقابل تخفيف تدريجي للعقوبات.

21 تشرين الأول (أكتوبر) 2011: أرسلت مسؤولية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، رسالة إلى المفاوض النووي الإيراني سعيد جليلى تدعو إلى "مناقشات هادئة بشأن خطوات ملموسة لبناء الثقة" لمعالجة المخاوف الدولية بشأن طموحات إيران النووية.

8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يعرض بالتفصيل مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتطوير الأسلحة النووية والتي يُشتبه في أن إيران شاركت فيها كجزء من برنامج منظم قبل عام 2004. ويثير التقرير مخاوف من حدوث بعض الأنشطة المتعلقة بالأسلحة بعد 2003. المعلومات الواردة في التقرير تستند في المقام الأول إلى المعلومات الواردة من البلدان الأخرى، ولكنها تشمل أيضاً معلومات من تحقيق الوكالة نفسها. يبدو أن النتائج متسقة مع تقديرات المخابرات الوطنية الأمريكية لعام 2007 بشأن إيران.

31 كانون الأول (ديسمبر) 2011: كجزء من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2012، أقر الكونغرس تشريعاً يسمح للولايات المتحدة بفرض عقوبات على البنوك الأجنبية إذا استمرت في معالجة المعاملات مع البنك المركزي الإيراني.

2012

يناير 2012: أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً بمنع جميع الدول الأعضاء من استيراد النفط الإيراني اعتباراً من 1 يوليو 2012. وستمنع بنود أخرى من القرار الدول الأعضاء من توفير الحماية اللازمة وتأمين التعويض للنقلات التي تحمل النفط الإيراني.

29-31 كانون الثاني (يناير) 2012: بعد تبادل الرسائل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم الاتفاق على أن يسافر فريق من الوكالة إلى طهران لبدء المناقشات حول تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي المنصوص عليها في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2011.

15 شباط (فبراير) 2012: جليلى يرد على رسالة أشتون في 21 تشرين الأول (أكتوبر)، بينما تعلن إيران في وقت واحد عن عدد من التطورات النووية، بما في ذلك الإنتاج المحلي للوحد وقود لمحطة طهران للبحث والتطوير.

14 نيسان (أبريل) 2012: تلتقي إيران مع مجموعة 5 + 1 في اسطنبول لإجراء محادثات يسميها الطرفان "إيجابية". واتفقا على إطار عمل للمفاوضات المستمرة مع عملية تدريجية وإجراءات متبادلة.

23-24 مايو 2012: اجتمعت إيران ومجموعة 5 + 1 في بغداد في مجموعة ثانية من المحادثات.

18-19 يونيو 2012: تواصلت المحادثات بين إيران ومجموعة 5 + 1 في موسكو. يناقش الممثلون مضمون اقتراح مجموعة 5 + 1 ومقترح إيراني. أعلنت أشتون وجليلى أن ذلك سيحدد ما إذا كانت المحادثات على المستوى السياسي ستستمر بعد اجتماع على المستوى الفني في يوليو.

3 يوليو 2012: اجتمع خبراء يمثلون الأطراف الستة في اسطنبول لمناقشة الجوانب الفنية لاقتراح مجموعة 5 + 1 والمقترح الإيراني.

24 يوليو 2012: اجتمع شميد وباقري في اسطنبول لمناقشة نتائج اجتماع الخبراء على المستوى الفني والتأكيد على أن أشتون وجليلى سيتحدثان لتحديد مستقبل المفاوضات.

30 أغسطس / آب 2012: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران زادت عدد أجهزة الطرد المركزي المثبتة في مصنع فوردو للتخصيب وأنها تواصل إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة زيادة عن احتياجاتها لمفاعل طهران للأبحاث.

سبتمبر 2012: اجتمع أشتون وجليلي في اسطنبول لتقييم "النقاط المشتركة" التي تم التوصل إليها في محادثات الخبراء منخفضة المستوى التي عقدت في أوائل يوليو. ولم يكن الاجتماع بمثابة مفاوضات رسمية.

27 سبتمبر / أيلول 2012: في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، رسم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطأ أحمر لشن هجوم إسرائيلي على إيران. يعرّف نتنياهو خطه الأحمر بأن إيران تكس ما يكفي من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة (حوالي 250 كيلوغرامًا)، والتي، عند التخصيب، ستكون كافية لقنبلة واحدة.

16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه منذ آب (أغسطس)، أكملت إيران تركيب ما يقرب من 2800 جهاز طرد مركزي مصمم فوردو للاحتفاظ بها، على الرغم من أن عدد التخصيب لا يزال ثابتًا. عدد الشلالات التي تنتج 20 في المائة من اليورانيوم المخصب لا يزال ثابتًا في فوردو. كما يشير التقرير إلى أن إيران قامت بتركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي في ناتانز، واستمرت في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪.

2013

26 فبراير 2013: استأنفت إيران ومجموعة 5 + 1 المفاوضات في ألماتي بكازاخستان بشأن برنامج إيران النووي. تقدم مجموعة 5 + 1 لإيران اقتراحًا محدثًا يعتمد بشكل كبير على حزمة عام 2012.

5-6 نيسان (أبريل) 2013: اجتمعت إيران ومجموعة 5 + 1 مرة أخرى في ألماتي في جولة ثانية من المحادثات. في نهاية الاجتماعات، أعلن المفاوضون أنه لم يتم تحديد أي اجتماعات أخرى وأن الطرفين متباعدان.

3 حزيران / يونيو 2013: في الاجتماع ربع السنوي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال المدير العام يوكيا أمانو إن محادثات الوكالة مع إيران حول توضيح الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي لم تحرز أي تقدم.

14 يونيو 2013: انتخب حسن روحاني رئيسا لإيران. وهو مفاوض نووي سابق، يؤكد أن إيران ستحافظ على برنامجها النووي، لكنه يعرض أن تكون أكثر شفافية.

6 أغسطس 2013: بعد ثلاثة أيام من تنصيبه، دعا الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى استئناف المفاوضات الجادة مع مجموعة 5 + 1 بشأن برنامج إيران النووي.

26 سبتمبر 2013: التقى وزراء خارجية مجموعة 5 + 1 بوزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. يقدم ظريف مجموعة 5 + 1 باقتراح جديد يصفه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأنه "مختلف جدًا في الرؤية" لإمكانيات المستقبل. ظريف وكيري يلتقيان لتبادل ثنائي بعد اجتماع المجموعة الأكبر. قال ظريف لاحقًا إنه وكيري تحركا للاتفاق "أولاً، على معايير نهاية اللعبة". يقول ظريف إن إيران ومجموعة 5 + 1 ستفكران في ترتيب الخطوات التي يجب تنفيذها "لمعالجة المخاوف الفورية للطرفين" والتحرك نحو وضع اللمسات الأخيرة على صفقة في غضون عام. يتفق الطرفان على الاجتماع مرة أخرى في 15 أكتوبر في جنيف.

27 سبتمبر 2013: اتصل الرئيس باراك أوباما بالرئيس الإيراني حسن روحاني، مسجلًا أعلى مستوى للاتصال بين الولايات المتحدة وإيران منذ عام 1979. وبينما يقول الرئيس أوباما إنه ستكون هناك عقبات كبيرة يجب التغلب عليها، فإنه يعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل شامل.

في فيينا، التقى المبعوث الإيراني الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رضا نجفي، مع نائب مدير الوكالة هيرمان ناكيرتس لاستئناف المفاوضات حول النهج المنظم لحل مخاوف الوكالة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وصف الجانبان الاجتماع بأنه بناء واتفقا على الاجتماع مرة أخرى في 28 أكتوبر.

15-16 أكتوبر 2013: اجتمعت إيران ومجموعة 5 + 1 في جنيف لاستئناف المفاوضات حول برنامج إيران النووي. وفي نهاية المحادثات، أصدر الطرفان بيانًا مشتركًا يصفان الاجتماعات بأنها "جهرية وتتطلع إلى المستقبل". وجاء في البيان أيضا أن إيران قدمت اقتراحا جديدا اعتبرته مجموعة 5 + 1 بعناية "مساهمة مهمة" في المحادثات. من المفهوم أن الاقتراح يحتوي على إطار واسع لاتفاق شامل وتدابير مؤقت لبناء الثقة يتم تنفيذه خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة القادمة، ولكن لم يتم تقديم أي تفاصيل حيث اتفق الطرفان على الحفاظ على سرية المفاوضات.

وتقول ويندي شيرمان، وكيلة وزارة الخارجية للشؤون السياسية، بعد المحادثات، إن إيران اقتربت من الاجتماعات "بصرحة" لم تسمعها خلال عامين من التفاوض مع طهران. يتفق الطرفان على الاجتماع مرة أخرى في الفترة من 7 إلى 8 نوفمبر في جنيف على مستوى الخبراء في 30-31 أكتوبر.

28-29 أكتوبر 2013: اجتمعت إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة المناقشات حول تحقيقات الوكالة في أنشطة إيران النووية السابقة ذات الأبعاد العسكرية المحتملة. وبحسب بيان مشترك، قدمت إيران في المحادثات اقتراحاً جديداً تضمن "إجراءات عملية" من أجل "تعزيز التعاون والحوار بهدف حل جميع القضايا العالقة في المستقبل". تتفق إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الاجتماع مرة أخرى في طهران في 11 نوفمبر.

10-7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013: اجتمعت مجموعة 5 + 1 وإيران في جنيف لمواصلة المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي. في 8 تشرين الثاني (نوفمبر)، مع توقع اقتراب الصفقة، يسافر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى جنيف للانضمام إلى المحادثات، كما يفعل وزراء خارجية دول مجموعة 5 + 1 الأخرى. فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاق المرحلة الأولى، لكنهما أعلنتا أن المحادثات ستستمر في 20 نوفمبر في جنيف.

قال الوزير كيري في مؤتمر صحفي في 10 نوفمبر / تشرين الثاني إن الأطراف "ضيقّت الخلافات" وأحرزت تقدماً كبيراً نحو التوصل إلى اتفاق خلال المحادثات.

11 نوفمبر 2013: التقى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو وعلي أكبر صالحى في طهران لمواصلة المحادثات حول مقاربة لتحقيقات الوكالة في أنشطة إيران النووية السابقة ذات الأبعاد العسكرية المحتملة. أمانو وصالحى يوقعان إطار عمل لاتفاقية تعاون. يحدد إطار العمل الخطوات العملية الأولية التي يتعين على إيران اتخاذها في غضون ثلاثة أشهر، بما في ذلك السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى محطة إنتاج الماء الثقيل في آراك ومنجم غشين لليورانيوم، وتزويد الوكالة بمعلومات عن مفاعلات الأبحاث الجديدة ومحطات الطاقة النووية التي تستخدمها إيران. تعتزم بناء. وألزم البيان الطرفين بالتعاون "الهادف إلى ضمان الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي من خلال حل جميع القضايا العالقة التي لم تحلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

20-24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013: اجتمعت إيران ومجموعة 5 + 1 مرة أخرى في جنيف لمواصلة المفاوضات. في 23 نوفمبر، انضم وزراء خارجية مجموعة 5 + 1 إلى المفاوضات. في وقت مبكر من يوم 24 نوفمبر / تشرين الثاني، وقع الوزير الإيراني جواد ظريف وزعيمة فريق التفاوض 5 + 1 P5 كاترين أشتون على اتفاقية تسمى خطة العمل المشتركة. ويحدد خطوات محددة لكل جانب في اتفاق المرحلة الأولى مدته ستة أشهر، والإطار العام لتوجيه المفاوضات من أجل حل شامل.

توقف المرحلة الأولى مؤقتًا لمزيد من التطورات في برنامج إيران النووي، وتراجع عن عناصر مهمة مثل مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة، وتتطلب المزيد من المراقبة المكثفة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والوصول إلى المواقع النووية. في المقابل، تتلقى إيران تخفيفًا محدودًا للعقوبات، وإعادة الأصول المحدودة المجمدة في الخارج، والتزامًا بعدم فرض عقوبات جديدة متعلقة بالمجال النووي على إيران طوال مدة الاتفاقية. لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية، انقر هنا.

ستنشئ الخطة لجنة مشتركة لمراقبة الاتفاقية والعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يمكن تمديد فترة الستة أشهر بالتراضي بين الطرفين.

8 كانون الأول (ديسمبر) 2013: بموجب بنود اتفاقية إطار التعاون، تزور الوكالة الدولية للطاقة الذرية محطة أراك لإنتاج الماء الثقيل.

9-12 ديسمبر 2013: اجتمعت مجموعة 5 + 1 وإيران في جنيف على المستوى الفني لبدء المناقشات حول تنفيذ محطة العمل المشتركة في 24 نوفمبر.

11 كانون الأول (ديسمبر) 2013: اجتمعت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى في فيينا لمراجعة التقدم المحرز في الإجراءات الستة التي وافقت إيران على اتخاذها كجزء من إطار اتفاقية التعاون. ويبدأ الطرفان أيضًا في مناقشة الخطوات العملية التالية التي يتعين على إيران اتخاذها والتخطيط مبدئيًا للاجتماع مرة أخرى في 21 يناير لوضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات. تم تأجيل الاجتماع في وقت لاحق بناء على طلب إيران إلى 8 فبراير.

30-31 ديسمبر 2013: تواصلت المناقشات على المستوى الفني بين إيران ومجموعة 5 + 1 بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة في جنيف.

2014

9-10 يناير 2014: اجتمعت إيران ومجموعة 5 + 1 للمرة الثالثة في جنيف لمناقشة التنفيذ. يتوصل الطرفان إلى اتفاق ويعودان إلى عواصمهما للموافقة عليهما.

12 يناير 2014: أعلنت إيران ومجموعة 5 + 1 أن تنفيذ خطة العمل المشتركة سيبدأ في 20 يناير.

20 يناير 2014: بدء تنفيذ خطة العمل المشتركة. تصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا عن التزام إيران بالاتفاق. يذكر التقرير أن إيران ملتزمة ببنود الاتفاقية، بما في ذلك وقف تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة، والبدء في خلط نصف مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة إلى 3.5 في المائة، ووقف

العمل في مفاعل أراك للمياه الثقيلة. كما تبدأ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عمليات تفتيش أكثر تدخلا وتكرارا.

كما أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بيانات تقول إنهما اتخذتا الخطوات اللازمة للتنازل عن العقوبات المحددة المنصوص عليها في اتفاق 24 نوفمبر، وإصدار جدول المدفوعات لإيران لتلقي أموال النفط المحتجزة في الدول الأخرى.

9 شباط (فبراير) 2014: اجتمعت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمناقشة المزيد من الإجراءات التي يجب أن تتخذها إيران بموجب الاتفاقية الإطارية المبرمة في 11 تشرين الثاني / نوفمبر لحل مخاوف الوكالة بشأن البرنامج النووي الإيراني. يتفقون على إجراءات إضافية، بما في ذلك عمل إيران السابق على تفجير صواعق الجسور، وهو أحد الأنشطة السابقة ذات الأبعاد العسكرية المحتملة.

17-20 فبراير 2014: بدء المفاوضات بين إيران ومجموعة 5 + 1 بشأن الاتفاقية الشاملة في فيينا. يتفق الطرفان على جدول أعمال وإطار عمل لتوجيه المحادثات

17-20 آذار (مارس) 2014: اجتمعت مجموعة 5 + 1 وإيران في فيينا لمواصلة المفاوضات.

7-9 أبريل 2014: عقد جولة أخرى من المحادثات بين إيران ومجموعة 5 + 1 في فيينا.

13-16 مايو 2014: مجموعة 5 + 1 وإيران تبدأ في صياغة الاتفاقية الشاملة.

21 أيار (مايو) 2014: أعلنت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن خمسة إجراءات إضافية لإيران لإكمالها قبل 25 آب (أغسطس). اثنتان من الأنشطة التي توافق إيران على تقديم معلومات بشأنها تتعلق بأبعاد عسكرية محتملة.

2-6 حزيران (يونيو) 2014: في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال المدير العام يوكيا أمانو إن إيران تلتزم بشروط الاتفاقية المؤقتة وتحقيق الوكالة في المخاوف التي لم يتم حلها بشأن برنامج إيران النووي. يُظهر التقرير الفصلي للوكالة أن إيران قامت بتحييد كل مخزونها تقريبًا من غاز اليورانيوم بنسبة 20 بالمائة عن طريق التخفيف أو التحويل إلى شكل مسحوق.

16-20 يونيو 2014: إيران ومجموعة 5 + 1 تعقدان جولة أخرى من المفاوضات في فيينا.

2-19 يوليو 2014: تواصل إيران ومجموعة 5 + 1 محادثاتهما في فيينا بشأن اتفاق نووي شامل. في وقت مبكر من يوم 19 يونيو، أعلن الطرفان أنهما سيمددان المحادثات حتى 24 نوفمبر وسيبقيان الإجراءات المتفق عليها في الاتفاقية المؤقتة. كما أعلن الطرفان عن إجراءات إضافية ستتخذها إيران، وهي تحويل 25

كيلوغراماً من مسحوق اليورانيوم المخصب إلى 20 في المائة إلى ألواح وقود وخلط حوالي 3 أطنان من اليورانيوم المخصب إلى أقل من 2 في المائة. ستعيد 1 + P5 أيضاً 2.8 مليار دولار من الأموال. يتفق الطرفان على استئناف المحادثات في أغسطس.

25 أغسطس 2014: فاتت إيران الموعد النهائي لاستكمال الإجراءات في خمسة مجالات تهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية كجزء من الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والوكالة في نوفمبر 2013.

5 سبتمبر 2014: أظهر التقرير الفصلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني أن إيران تمثل للاتفاق المؤقت، لكنها لم تزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات حول الأنشطة السابقة ذات الأبعاد العسكرية المحتملة (PMDs) بحلول الموعد النهائي في 25 أغسطس.

18 سبتمبر 2014: استئناف المحادثات بين إيران ومجموعة 1 + 5 في مدينة نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقول الجانبان إنه تم إحراز تقدم ضئيل في نهاية المحادثات.

14-16 أكتوبر 2014: اجتمعت إيران ومجموعة 1 + 5 في فيينا لمواصلة المفاوضات. ويقول المسؤولون إنهم ما زالوا يركزون على التوصل إلى اتفاق بحلول الموعد النهائي في 24 نوفمبر وتم إحراز تقدم خلال المحادثات.

9-10 نوفمبر 2014: وزير الخارجية الإيراني ظريف ووزير الخارجية الأمريكي كيري يلتقيان في مسقط بسلطنة عمان لمواصلة المحادثات. كما تحضر المفاوضات الرئيسي 1 + P5 كاثرين أشتون.

18-24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014: اجتمعت إيران ومجموعة 1 + 5 في فيينا لمواصلة المفاوضات حول اتفاق شامل. ينضم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى المحادثات في 20 نوفمبر. ينضم وزير الخارجية الفرنسي فابوسو، ووزير الخارجية البريطاني هاموند، ووزير الخارجية الألماني شتاينماير إلى المحادثات بين 20 و 22 نوفمبر. يصل وزير الخارجية الروسي لافروف في 23 نوفمبر تشرين الثاني. وزير الخارجية الصيني وانغ يوم 24 نوفمبر.

24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014: أعلنت إيران ومجموعة 1 + 5 أن المفاوضات ستمتد بسبب إحراز تقدم في القضايا الصعبة ويرى الجانبان طريقاً للمضي قدماً. أعلن الطرفان أنهما يهدفان الآن إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بحلول آذار (مارس)، ثم استكمال الملاحق الفنية بحلول 30 حزيران (يونيو). وسيواصل الطرفان تنفيذ شروط خطة العمل المشتركة المؤقتة اعتباراً من تشرين الثاني (نوفمبر) 2013. إيران ومجموعة 1 + 5 أيضاً تقديم التزامات إضافية.

15 ديسمبر 2014: تواصلت المحادثات بين مجموعة 5 + 1 وإيران في جنيف. ويقول مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية إن المحادثات "جيدة وموضوعية". تخطط الأطراف للاجتماع مرة أخرى في يناير.

24 كانون الأول (ديسمبر) 2014: قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في رسالة إلى نظرائه الأجانب إن هدف إيران لا يزال يتمثل في التوصل إلى اتفاق نووي شامل يؤكد للعالم أن برنامجها النووي سلمي بشكل حصري.

2015

15-18 كانون الثاني (يناير) 2015: اجتمع مجموعة 5 + 1 وإيران في جنيف لمواصلة المفاوضات.

21 كانون الثاني (يناير) 2015: في شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 21 كانون الثاني (يناير)، قال نائب وزيرة الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكين: "إننا نقدر أنه لا يزال لدينا فرصة موثوقة للتوصل إلى اتفاق يصب في مصلحة أمن أمريكا. وكذلك أمن حلفائنا".

23-24 يناير 2015: تلتقي وكالة وزارة الخارجية ويندي شيرمان والمديرة السياسية للاتحاد الأوروبي هيلجا شميد مرة أخرى بنائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في زيورخ بسويسرا.

18-20 فبراير 2015: استئناف المحادثات بين مجموعة 5 + 1 وإيران في فيينا.

19 فبراير 2015: أكد تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تتمسك بالتزاماتها بموجب الاتفاق المؤقت، بما في ذلك البنود الإضافية من تمديد نوفمبر 2014. ويشير التقرير إلى أن "إيران واصلت تزويد الوكالة بإمكانية الوصول المنظم إلى ورش تجميع أجهزة الطرد المركزي وورش إنتاج دوائر الطرد المركزي ومرافق التخزين".

3 مارس 2015: رئيس الوزراء نتنياهو يلقي كلمة في جلسة مشتركة للكونجرس. يدعي خطابه أن اتفاق إيران "سيضمن حصول إيران على أسلحة [نووية]، الكثير منها".

9 مارس 2015: السناتور توم كوتون و 46 من أعضاء مجلس الشيوخ يوقعون رسالة مفتوحة إلى البرلمان الإيراني. وتحذر الرسالة من أن أي صفقة يتم التوصل إليها دون موافقة تشريعية يمكن أن يراجعها الرئيس المقبل "بجراحة قلم".

17-20 مارس 2015: تواصلت المحادثات بين مجموعة 5 + 1 وإيران في لوزان. يقول رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالح، للصحافيين "لقد أحرزنا تقدماً في القضايا الفنية ... لا تزال هناك قضية أو قضيتان وتحتاجان إلى المناقشة".

من 25 مارس إلى 2 أبريل 2015: تواصلت المفاوضات في لوزان. بحلول 29 مارس، كان جميع وزراء خارجية الدول السبع المعنية ومنسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني حاضرين.

2 أبريل 2015: أعلنت إيران ومجموعة 5 + 1 عن اتفاق على إطار عام يحدد المعايير العامة للاتفاق النووي. تصدر الولايات المتحدة ورقة حقائق أكثر تحديدًا حول التفاصيل. تتفق إيران ومجموعة 5 + 1 على مواصلة الاجتماع لوضع اللمسات الأخيرة على الصفقة قبل 30 يونيو.

14 أبريل 2015: أقرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بالإجماع التشريع الذي وضعه السناتور بوب كوركر (جمهوري من تينيسي) والذي سيتطلب من الرئيس تقديم الصفقة إلى الكونغرس للتصويت بالموافقة أو الرفض. وفقًا للتشريع، لن يكون الرئيس قادرًا على التنازل عن العقوبات خلال فترة مراجعة الكونغرس التي تبلغ 30 يومًا.

15 أبريل 2015: اجتمعت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في طهران لمواصلة مناقشة تحقيقات الوكالة في الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

27 أبريل 2015: التقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في نيويورك على هامش مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. والعمل جار على الصياغة الفنية لمرفقات الاتفاقية.

7 مايو 2015: أقر مجلس الشيوخ تشريع كوركر 98-1 بشأن مراجعة الكونغرس للاتفاق النووي الإيراني.

12 مايو 2015: اجتمع مفاوضون من الاتحاد الأوروبي وإيران في فيينا لمواصلة صياغة اتفاق شامل.

26 يونيو 2015: وصل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى فيينا لمواصلة المفاوضات بشأن اتفاق نووي مع إيران ومجموعة 5 + 1. وزير الطاقة الأمريكي إرنست مونيز ينضم إلى كيري.

14 يوليو 2015: أعلنت إيران ومجموعة 5 + 1 عن صفقة شاملة. أعلنت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن خارطة طريق لتحقيق الوكالة في الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

19 تموز (يوليو) 2015: أرسلت إدارة أوباما الصفقة الشاملة والوثائق الداعمة إلى الكونغرس، لتبدأ فترة المراجعة التي تستغرق 60 يومًا بموجب قانون مراجعة الصفقة النووية الإيرانية.

20 يوليو 2015: أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع قرارًا يؤيد الاتفاق النووي ورفع العقوبات النووية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمجرد اتخاذ خطوات رئيسية في الصفقة.

15 أغسطس 2015: أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قدمت وثائق وتفسيرات للرد على مخاوف الوكالة التي لم يتم حلها بشأن الأنشطة السابقة التي يمكن أن تكون مرتبطة بتطوير الأسلحة النووية.

2 سبتمبر 2015: أعلن السناتور الرابع والثلاثون دعمه للاتفاق النووي مع إيران، مما يعني أن الكونجرس لن يحصل على الدعم لتجاوز الفيتو الرئاسي على قرار يرفض الصفقة.

8 أيلول (سبتمبر) 2015: أعلن أربعة أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ أنهم سيدعمون الاتفاق النووي مع إيران، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى 42. سيمنع هذا المعلم الهام مجلس الشيوخ من الوصول إلى عتبة 60 صوتاً المطلوبة لإنهاء المناقشة والتحرك للتصويت على قرار. من الرفض.

9 سبتمبر 2015: أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إرسال أسئلة متابعة إلى إيران بناءً على المعلومات التي قدمتها إيران في 15 أغسطس / آب. تتقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل الموعد النهائي المحدد في 15 سبتمبر لتقديم الأسئلة.

10 سبتمبر 2015: فشل التصويت لإنهاء المناقشة والتحرك للتصويت على قرار الرفض في الوصول إلى 60 صوتاً مطلوباً في قاعة مجلس الشيوخ. فشل الإجراء 42-58. وانضم أربعة ديمقراطيين إلى الجمهوريين البالغ عددهم 54 لصالح التحرك للتصويت على قرار عدم الموافقة. فشلت انتخابات مماثلة يومي 15 و 17 سبتمبر.

11 سبتمبر 2015: فشل التصويت على قرار بالموافقة في مجلس النواب 162-269، حيث صوت 25 ديمقراطياً للانضمام إلى الجمهوريين في التصويت ضد الإجراء.

17 سبتمبر 2015: تنتهي فترة مراجعة الكونغرس دون تمرير قرار بالموافقة أو قرار بالرفض.

20 سبتمبر 2015: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو ونائب المدير العام تيرو فارجورانتا يزوران موقع بارشين في إيران. لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مخاوف بشأن قيام إيران بأنشطة تفجيرية هناك تتعلق بجهاز نووي. يؤكد أمانو وفارجورانتا أنه تم أخذ العينات البيئية في الموقع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقوم الوكالة الآن باختبار العينات.

4 أكتوبر 2015: أصدرت لجنة من المشرعين الإيرانيين لمراجعة خطة العمل الشاملة المشتركة تقييهم للصفقة. وجاء في التقرير الصادر أن الاتفاقية تحتوي على بعض التهديدات الأمنية، مثل السماح للمفتشين بالدخول إلى المواقع العسكرية، لكن يجب المضي قدماً.

10 أكتوبر 2015: إيران تختبر صاروخاً باليستياً متوسط المدى يدعى عماد. عماد هو نسخة أكثر دقة من شهاب 3، ويعتقد أنه قادر على حمل حمولة 750 كجم على مدى 1700 كيلومتر. يعد الاختبار انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 (2010)، الذي يحظر على إيران اختبار صواريخ باليستية ذات قدرة نووية.

10 أكتوبر 2015: البرلمان الإيراني يوافق على مشروع قانون أولي يدعم الصفقة الإيرانية.

13 أكتوبر 2015: البرلمان الإيراني يوافق على مشروع قانون مفصل يدعم الصفقة الإيرانية.

14 أكتوبر / تشرين الأول 2015: صادق مجلس صيانة الدستور الإيراني على مشروع القانون الذي وافق عليه البرلمان، استكمالاً للمراجعة الداخلية الإيرانية للاتفاق.

15 تشرين الأول (أكتوبر) 2015: أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اكتمال الأنشطة المنصوص عليها في خريطة طريق 14 تموز (يوليو) للتحقيق في الأبعاد العسكرية السابقة المحتملة لبرنامج إيران النووي. وتهدف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستكمال تقريرها بحلول 15 ديسمبر.

18 أكتوبر 2015: تبنت إيران ومجموعة 5 + 1 الاتفاق النووي رسمياً. بدأت إيران في اتخاذ خطوات لتقييد برنامجها النووي. تصدر الولايات المتحدة إعفاءات من العقوبات المتعلقة بالمجال النووي لتصبح سارية المفعول في يوم التنفيذ. أعلن الاتحاد الأوروبي أنه أصدر تشريعاً لرفع العقوبات المتعلقة بالمجال النووي في يوم التنفيذ.

18 أكتوبر 2015: أخطرت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها ستنفذ مؤقتاً بروتوكولها الإضافي وتعديل القانون 3.1 لاتفاقية الضمانات الخاصة بها اعتباراً من يوم التنفيذ.

19 أكتوبر 2015: عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة في فيينا. يتمثل أحد أهداف الاجتماع في تشكيل مجموعات العمل التي دعا إليها الاتفاق، مثل مجموعة العمل بشأن المشتريات وتعديل مفاعل أراك.

20 أكتوبر 2015: المرشد الأعلى يصدر بياناً يؤيد الاتفاق النووي ومشروع القانون الذي أقره البرلمان الإيراني.

21 أكتوبر 2015: رفعت الولايات المتحدة تجربة إيران للصواريخ الباليستية باعتبارها انتهاكاً محتملاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 في اجتماع لمجلس الأمن.

21 نوفمبر 2015: إيران تختبر صاروخاً باليستياً متوسط المدى آخر في انتهاك لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929.

2 ديسمبر 2015: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصدر تقييمها لأنشطة إيران السابقة المتعلقة بتطوير الأسلحة النووية (PMDs). تقدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران كان لديها برنامج أسلحة منظم قبل عام 2003 وأن بعض الأنشطة استمرت حتى عام 2009، وإن لم يكن ذلك كجهد منظم. ويقول التقرير إن الوكالة ليس لديها أي مؤشر موثوق على تحويل المواد النووية من برنامج إيران المعلن أو استمرت أي أنشطة بعد عام 2009.

15 كانون الأول (ديسمبر) 2015: عقد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعاً خاصاً للنظر في تقرير 2 كانون الأول (ديسمبر) عن أنشطة إيران في مجال التسليح. المجلس يصدر قراراً ينهي قرارات سابقة بشأن برنامج إيران النووي وينهي التحقيق. ويطالب المجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة الإبلاغ عن أنشطة إيران النووية بموجب الاتفاق النووي والإبلاغ فوراً عن أي مخاوف تنشأ مع تنفيذ إيران. **28 ديسمبر 2015:** أعلنت إيران أنها شحنت 8.5 طن من اليورانيوم منخفض التخصيب، بما في ذلك 20 في المائة من المواد المخصبة في الخرودة والنفائات، من البلاد إلى روسيا. في المقابل، تتلقى إيران 140 طناً من اليورانيوم الأصفر.

2016

11 كانون الثاني (يناير) 2016: أعلن المسؤولون الإيرانيون عن تعطيل قلب مفاعل آراك. يقول المسؤولون الإيرانيون ومجموعة 5 + 1 إن يوم التنفيذ قد اقترب.

16 يناير 2016: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتحقق من أن إيران وفّت بالتزاماتها النووية. بناءً على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلن ظريف وموغيريني يوم التنفيذ، مما أدى إلى رفع العقوبات. يدخل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، الذي أقره المجلس في يوليو / تموز للمصادقة على الصفقة ورفع عقوبات الأمم المتحدة حيز التنفيذ. إنهاء القرارات السابقة بشأن برنامج إيران النووي.

17 كانون الثاني (يناير) 2016: أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية إعلاناً عن فرض عقوبات جديدة على 11 فرداً وكياناً متورطين في برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية. قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إنه بتنفيذ الاتفاق النووي، لن تحصل إيران على أسلحة نووية وأن "المنطقة والولايات المتحدة والعالم ستكون أكثر أماناً". ألقى الرئيس الإيراني حسن روحاني كلمة قال فيها إن "حقوق إيران النووية مقبولة من الجميع".

26 كانون الثاني (يناير) 2016: بهروز كمالوندي، المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، قال إن إيران والصين وقعتا اتفاقية أساسية لإضفاء الطابع الرسمي على مساعدة الصين في إعادة تصميم مفاعل أراك خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لإيران الأسبوع السابق.

11 فبراير 2016: كتب عباس القيداري، مدير قسم الدراسات الأمنية والدفاعية في مركز الدراسات الاستراتيجية في مكتب الرئيس الإيراني، في مقال لمجلس الأطلسي أن "خطة الدفاع الاستراتيجية الإيرانية لا ترى حاليًا أي مبرر" مدى الصواريخ أكبر من 2000 إلى 2300 كيلومتر. وقال القيداري إنه على الرغم من أن طهران ملتزمة بتطوير "قدراتها الدفاعية التقليدية الرادعة"، إلا أنها ستقتصر صواريخها الباليستية على هذا المدى.

26 فبراير 2016: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الأول عن الأنشطة النووية الإيرانية بعد يوم التنفيذ. ويشير التقرير إلى أن إيران تفي بالتزاماتها النووية، على الرغم من أنها تجاوزت بشكل طفيف الحد الأقصى المقرر لمخزون الماء الثقيل المسموح به بموجب الاتفاقية. تشير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران لديها 130.9 طنًا متريًا من الماء الثقيل، وهو ما يزيد قليلاً عن الحد البالغ 130 طنًا متريًا الذي حددته الصفقة، لكنها شحنت 20 طنًا متريًا في 24 فبراير للبقاء دون الحد المسموح به.

9 مارس 2016: إيران تختبر إطلاق نوعين مختلفين من صاروخ قادر الباليستي متوسط المدى.

14 آذار / مارس 2016: قالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سامانثا باور إنها أثارت تجارب الصواريخ الباليستية الإيرانية في اجتماع مجلس الأمن، قائلة إن الاختبارات لا تتفق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231.

15 آذار / مارس 2016: دافع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عن إطلاق الصواريخ الإيرانية قائلاً إن الصواريخ مسموح بها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 لأن الصواريخ ليست مصممة لحمل رؤوس حربية نووية.

21 آذار (مارس) 2016: يلقي ترامب، المرشح آنذاك، ملاحظات إلى المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، مشيرًا إلى أن "أولويته الأولى هي تفكيك الصفقة الكارثية مع إيران".

22 أبريل 2016: اجتمع مسؤولون من إيران والولايات المتحدة في فيينا، ووقعوا اتفاقية شراء لواشنطن لشراء 32 طنًا متريًا من الماء الثقيل مقابل 8.6 مليون دولار. التقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في نيويورك لمناقشة تنفيذ الاتفاق. وفي تصريحات عقب

الاجتماع قال كيري إن واشنطن تعمل على توضيح الارتباك بين البنوك الأجنبية بشأن رفع العقوبات في يناير.

27 مايو 2016: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصدر تقريرها الفصلي حول تنفيذ إيران للاتفاق النووي. يُظهر التقرير أن إيران تلتزم بالقيود المنصوص عليها في الاتفاقية وأن المفتشين تمكنوا من الوصول إلى مواقع إيرانية معينة باستخدام زيارات وصول مجانية.

18 يوليو 2016: تم نشر خطة البحث والتطوير الإيرانية لأجهزة الطرد المركزي المتقدمة، التي تم تسريبها إلى وكالة الأسوشيتد برس، في الصحافة.

29 يوليو 2016: أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيان إلى أنها بعثت برسالة إلى إيران نفت فيها أنها مصدر معلومات مسربة حول خطط إيرانية للتشغيل التدريجي لأجهزة الطرد المركزي المتقدمة في عام 2027.

8 أيلول (سبتمبر) 2016: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الثالث منذ يوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، والذي يُظهر أن إيران تواصل الالتزام بقيودها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشير التقرير إلى أن إيران أزال 96 جهاز طرد مركزي من طراز IR-1 من منطقة التخزين في نطنز لاستبدال أجهزة الطرد المركزي التالفة التي كانت تخصب اليورانيوم.

21 سبتمبر 2016: منح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية تصريحًا لشركة إيرباص وبوينغ لبيع طائرات إلى إيران. أصبحت التراخيص ممكنة من خلال العقوبات التي تم التنازل عنها كجزء من خطة العمل الشاملة المشتركة.

22 أيلول (سبتمبر) 2016: اجتمعت إيران ومجموعة 5 + 1 في نيويورك لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة ووتيرة تخفيف العقوبات. ويمثل الاجتماع أول اجتماع على المستوى الوزاري منذ الإعلان عن تنفيذ الاتفاق في يناير كانون الثاني. وفي حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس اليوم، أعرب الرئيس الإيراني حسن روحاني عن قلقه إزاء بطء وتيرة تخفيف العقوبات، وادعى أن الولايات المتحدة كانت في حالة عدم امتثال.

26 سبتمبر 2016: أعلن سيرجي كيرينكو، رئيس شركة روساتوم الروسية للطاقة النووية التي تديرها الدولة، أن موسكو اشترت 38 طنًا من الماء الثقيل من إيران. تم تسليم المواد إلى روسيا في منتصف سبتمبر.

2 نوفمبر 2016: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو يعرب عن قلقه للقادة الإيرانيين بشأن حجم مخزون الماء الثقيل في إيران. في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر)، أكدت الوكالة أن مخزون إيران من الماء الثقيل، البالغ 130.1 طنًا، يتجاوز حد 130 طنًا مترًا المنصوص عليه في الصفقة، وهي المرة الثانية التي تتجاوز فيها إيران الحد الأقصى. في 9 تشرين الثاني (نوفمبر)، أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخططها للبقاء في حالة امتثال عن طريق نقل الماء الثقيل إلى خارج البلاد.

8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016: تم انتخاب دونالد ترامب ليكون الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة. خلال الحملة الرئاسية، أشار ترامب إلى خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها أسوأ صفقة تم التفاوض عليها على الإطلاق وتعهد بإعادة التفاوض بشأنها. أشار الحلفاء الأوروبيون للولايات المتحدة في مجموعة 5 + 1 سابقًا إلى أنهم سيقاومون جهود إعادة التفاوض على الصفقة.

20 نوفمبر 2016: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الرابع عن البرنامج النووي الإيراني منذ يوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشير التقرير إلى أن إيران كانت تمتلك 130.1 طنًا مترًا من الماء الثقيل، أي أكثر بقليل من 130 طنًا مترًا مسموحًا بها بموجب الصفقة. ويقول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران تخطط لنقل الماء الثقيل إلى خارج البلاد.

1 كانون الأول (ديسمبر) 2016: وافق الكونغرس على تمديد لمدة 10 سنوات لقانون عقوبات إيران (ISA)، والذي أصبح قانونًا في 15 كانون الأول (ديسمبر). يتوافق تمديد ISA مع التزامات الولايات المتحدة بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، على الرغم من التنازل عن العديد من أحكام ISA بموجب التزامات واشنطن بموجب الاتفاقية.

6 كانون الأول (ديسمبر) 2016: تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن جميع 11 طنًا مترًا من الماء الثقيل المشحونة من إيران قد وصلت إلى وجهتها وهي مخزنة، مما يعيد إيران إلى حدود المياه الثقيلة البالغة 130 طنًا مترًا التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة.

13 كانون الأول (ديسمبر) 2016: أعلن الرئيس روحاني أن إيران سترد على تمديد واشنطن لقانون العقوبات على إيران من خلال البحث وتطوير الدفع النووي للسفن البحرية.

15 كانون الأول (ديسمبر) 2016: أعاد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إصدار الإعفاءات من العقوبات مبكرًا، في نفس اليوم الذي يدخل فيه تجديد ISA حيز التنفيذ، لإثبات التزام الولايات المتحدة بخطة العمل الشاملة المشتركة.

18 ديسمبر 2016: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو يزور إيران ويلتقي بالرئيس روحاني وعلي صالح، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. ناقش أمانو وصالحي القضايا المتعلقة بالتنفيذ. علاوة على ذلك، طلب أمانو توضيحًا بشأن إعلان إيران بشأن أبحاث وتطوير المفاعلات النووية البحرية.

23 ديسمبر 2016: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بناءً على طلب فيديريكا موغريني، توزع قرارات اتخذتها اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها للإشراف على تنفيذ الاتفاق النووي. تحتوي الوثائق على معلومات إضافية عن الخلايا الساخنة، واستعادة نفايات اليورانيوم، ووصف وحساب الكفاءة لأجهزة الطرد المركزي المتقدمة، واستخدام قناة الشراء.

2017

12 كانون الثاني (يناير) 2017: في جلسة الاستماع الخاصة بالتثبيت لمنصب وزير الدفاع، أخبر الجنرال جيم ماتيس الكونغرس أنه بينما يعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) هي اتفاقية غير كاملة، "عندما تعطي أمريكا كلمتها، علينا أن نلتزم بها ونعمل مع حلفائنا". وتردد تصريحاته صدى بيان سابق في أبريل، عندما أشار إلى "لا رجوع" عن الصفقة في غياب انتهاك واضح للاتفاق.

تسلمت إيران الشحنة الأولى في طلبية من 100 طائرة تم شراؤها من شركة إيرباص. تسمح العقوبات التي تم التنازل عنها كجزء من الاتفاق النووي لإيران بشراء طائرات تجارية جديدة.

15 كانون الثاني (يناير) 2017: تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن طهران اتخذت خطوات معينة لإزالة البنية التحتية وأجهزة الطرد المركزي الزائدة من فوردو في غضون الإطار الزمني اللازم الذي تتطلبه خطة العمل الشاملة المشتركة (بعد عام واحد من يوم التنفيذ). أصدر وزير الطاقة مونيز بيانًا أشار فيه إلى أن "إيران نجحت في تحقيق الإنجاز المتمثل في إزالة أجهزة الطرد المركزي والبنية التحتية الزائدة من فوردو، مما يدل على أن الصفقة تستمر في تقييد برنامج إيران النووي لتوفير الثقة بأن إيران لا تطور سلاحًا نوويًا وتحافظ على الأقل. وقت اندلاع عام واحد".

28 كانون الثاني (يناير) 2017: إيران تختبر صاروخًا باليستيًا متوسط المدى، في تحدٍ لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231. دفع الاختبار مايكل فلين وكالة الأمن القومي السابق، في 1 فبراير، إلى إعلان أن الولايات المتحدة قد وضعت إيران "على علم".

9 فبراير 2017: رئيسة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني تسافر إلى واشنطن لعقد اجتماعات مع وزير الخارجية ريكس تيلرسون ومستشار الأمن القومي السابق مايكل فلين وأعضاء في

الكونغرس. تشير موغيريني إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي مفتاح لأمن أوروبا نظرًا لقربها الجغرافي من إيران.

24 فبراير 2017: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الأول عن النشاط النووي الإيراني في عام 2017، حيث أبلغت لأول مرة عن حجم مخزون إيران من اليورانيوم المخصب إلى 3.67 في المائة. ويشير التقرير إلى أن المخزون كان 101.7 كجم. الحد الأقصى الذي حددته الصفقة 300 كيلوغرام.

23 آذار (مارس) 2017: قدم السناتور بوب كوركر (جمهوري من تينيسي) مشروع قانون عقوبات إيران الجديد، قانون مكافحة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار لعام 2017، والذي يستهدف برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية ودعم الإرهاب.

31 آذار (مارس) 2017: أصدر نائب وزير الخارجية السابق توني بلينكين وستة مسؤولين سابقين في إدارة أوباما مقالة رأي في مجلة فورين بوليسي توضح معارضتهم لقانون مكافحة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار لعام 2017.

18 أبريل 2017: وزير الخارجية ريكس تيلرسون، في رسالة إلى رئيس مجلس النواب بول ريان، يشهد للكونغرس أن إيران تمثل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

23 أبريل 2017: إيران والصين تحلان نزاعًا على الأسعار وتستكملان اتفاقًا لتعديل مفاعل أراك الإيراني. ستعمل الصين مع إيران لتنفيذ التعديلات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة لخفض إنتاج المفاعل من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

16 مايو 2017: السفارة ويندي شيرمان، المفاوضة الأمريكية الرئيسية لخطة العمل الشاملة المشتركة، تعبر عن معارضتها لقانون مكافحة الأنشطة المزعزعة للاستقرار في إيران لعام 2017، مشيرة إلى قدرته على تقويض الاتفاق النووي.

17 مايو 2017: جددت الولايات المتحدة الإعفاءات من العقوبات على النحو المطلوب بموجب التزامات خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي المرة الأولى التي تتنازل فيها إدارة ترامب عن العقوبات وتتخذ خطوة استباقية لتنفيذ الصفقة.

19 مايو 2017: إعادة انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني لولاية ثانية. تهنئ مسؤولية السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني روحاني على تويتر وتؤكد التزام الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

2 حزيران / يونيو 2017: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الثاني في عام 2017 بشأن تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، حيث أفادت بأن إيران تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي.

15 يونيو 2017: تم تمرير قانون مكافحة الأنشطة المزعزعة للاستقرار في إيران لعام 2017 (S.722) في مجلس الشيوخ بأغلبية 98 صوتاً مقابل 2. تم تعديل القانون لتصحيح الأقسام التي تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة، لكن إيران استمرت في التأكيد على أن القانون يتعارض مع روح الصفقة.

20 يونيو 2017: أصدر الأمين العام للأمم المتحدة التقرير نصف السنوي عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، مؤكداً أن إيران تمثل لخطة العمل الشاملة المشتركة، لكنها تثير مخاوف بشأن نشاط إيران للصواريخ الباليستية.

10 تموز (يوليو) 2017: قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة هاكابي ساندروز، إن الرئيس ترامب شجع القادة الأجانب في قمة مجموعة العشرين على عدم التعامل مع إيران، وهو ما وصفه وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لاحقاً بأنه فشل من جانب الولايات المتحدة في "تنفيذ الجزء الخاص بها من الصفقة في مقابلة".

17 يوليو 2017: أقرت إدارة ترامب على مضض امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، مما أدى إلى تأخير الإعلان لساعات وإصدار عقوبات جديدة غير نووية على إيران في اليوم التالي.

21 يوليو 2017: اجتمعت اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة الشاملة للمرة السادسة لمناقشة تنفيذ الاتفاقية.

25 يوليو 2017: أقر مجلس النواب الأمريكي HR 3364، قانون مكافحة الدول المتخاصمة من خلال العقوبات، والذي من شأنه أن يفرض عقوبات جديدة على إيران وكوريا الشمالية وروسيا.

31 أغسطس / آب 2017: في تقريرها الفصلي الثالث، وجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه اعتباراً من 21 أغسطس، كان مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب 88.4 كجم (194.89 رطلاً)، أي أقل بكثير من حد 202.8 كجم، ومستوى التخصيب فعل. لا تتجاوز 3.67 في المئة. بلغ مخزون إيران من الماء الثقيل 111 طناً، أي أقل من 130 طناً.

20 سبتمبر 2017: اجتمع وزراء خارجية الصين وفرنسا وألمانيا وإيران وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة للاجتماع الوزاري لمجموعة 3 + EU / E3

وإيران. وفي تصريحات عقب الاجتماع، صرحت مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أن الجميع اتفقوا على أن جميع الأطراف تنفذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

22 سبتمبر 2017: إيران تستعرض صاروخها الباليستي متوسط المدى الجديد الذي تم اختباره في يناير، خرمشهر، بمدى حوالي 2000 كيلومتر، في عرض عسكري.

13 تشرين الأول (أكتوبر) 2017: أعلن ترامب أنه، كجزء من استراتيجية جديدة أوسع تجاه إيران، لن يشهد بموجب قانون مراجعة الاتفاقية النووية الإيرانية (INARA) أن تعليق العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة "مناسب ومتناسب" مع التدابير المتخذة. من قبل إيران بموجب الاتفاق. إن سحب ترمب لشهادته في حد ذاته لا ينتهك خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، يفتح إلغاء التصديق نافذة مدتها 60 يومًا حيث قد يعيد الكونغرس فرض العقوبات التي تم التنازل عنها بموجب الاتفاق النووي مع إيران في إطار عملية عاجلة. في خطابه، شجع ترامب الكونغرس على سن تشريع ضد "بنود انقضاء" خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي تحدد تواريخ وبعد ذلك لن يتم تطبيق قيود معينة بموجب الاتفاق على برنامج إيران النووي. يقول ترامب إنه إذا لم يتم حل مخاوفه بشأن الصفقة فسوف ينهي الاتفاق.

يذكر ترامب أيضًا أنه سيعاقب الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) لدعّمه الإرهاب، لكنه لم يصنف الجماعة على أنها منظمة إرهابية.

فور الإعلان، أصدرت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بيانًا مشتركًا عبروا فيه عن دعمهم المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة.

13 نوفمبر 2017: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الرابع لعام 2017 بشأن تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة. أخبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو مجلس محافظي الوكالة أنه يتم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي وأن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنوا من الوصول إلى جميع المواقع التي احتاجوا إلى زيارتها.

13 ديسمبر 2017: اجتمعت اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة (JCPOA) للمرة السابعة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

15 ديسمبر / كانون الأول 2017: أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش التقرير نصف السنوي عن تنفيذ القرار 2231. ويشير التقرير إلى أن الاتفاق النووي قيد التنفيذ، لكنه وجد أن إيران قد انتهكت

بنود حظر الأسلحة الواردة في القرار 2231. ويشير التقرير أيضًا إلى أن وتواصل الأمانة التحقيق في مزاعم أن الصواريخ الباليستية التي أطلقت على السعودية من اليمن نقلتها إيران إلى الحوثيين في انتهاك للقرار 2231. وتنفي إيران هذه المزاعم.

2018

12 كانون الثاني (يناير) 2018: أعلنت إدارة ترامب أنها ستعيد إصدار إعفاءات من العقوبات المتعلقة بالمجال النووي على إيران للوفاء بالتزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية. ومع ذلك، يقول ترامب إنه لن يعيد إصدار الإعفاءات مرة أخرى وسيُنسحب من الصفقة ما لم يقر الكونجرس تشريعًا يعالج ما وصفه بالعيوب في الاتفاقية. يقول ترامب إن إدارته منخرطة أيضًا مع الحلفاء الأوروبيين بشأن اتفاقية تكميلية غير محدودة المدة من شأنها أن تفرض عقوبات إذا اختبرت إيران صواريخ بعيدة المدى، أو أحبطت عمليات التفتيش، أو أحرزت تقدمًا نحو سلاح نووي.

26 يناير 2018: وجدت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة التي تقيم تنفيذ العقوبات على اليمن أن إيران في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بموجب حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216. ويشير التقرير إلى أن إيران لم تتخذ "التدابير اللازمة لمنع الإمداد المباشر أو غير المباشر أو بيع أو نقل "الصواريخ الباليستية قصيرة المدى وغيرها من المعدات. تعترض إيران على التقرير وتقول إن الأدلة ملفقة.

22 فبراير 2018: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي الأول لعام 2018 بشأن تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة. أخبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو مجلس محافظي الوكالة أنه يتم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي وأن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنوا من الوصول إلى جميع المواقع التي احتاجوا إلى زيارتها. اعتبارًا من 12 فبراير 2018، بلغت كمية اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة تصل إلى 3.67% من اليورانيوم -235 109.5 كجم. ويشير التقرير إلى أن إيران أبلغت الوكالة بنيتها متابعة دفع نووي بحري في المستقبل.

15 آذار (مارس) 2018: التقى مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية، برايان هوك، بممثلين من E3 (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) في برلين لمواصلة المناقشات حول خطة العمل الشاملة المشتركة ومطالبة ترامب باتفاقية "تكميلية" مع الأوروبيين تتناول غروب الشمس والصواريخ الباليستية وعمليات التفتيش.

16 مارس 2018: اجتمعت اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة الشاملة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

19 مارس 2018: قالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في اجتماع لمجلس الشؤون الخارجية إن الاتحاد الأوروبي لا يفكر في فرض عقوبات جديدة على أنشطة الصواريخ الباليستية الإيرانية، وسط تقارير تفيد بأن مجموعة E3 تطور مثل هذه الإجراءات.

11 أبريل 2018: اجتمع المديرون السياسيون من مجموعة E3 (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة لمواصلة المحادثات بشأن طلب ترامب لاتفاق تكميلي يعالج غروب الشمس والصواريخ الباليستية وعمليات التفتيش.

11 أبريل 2018: عقدت الصين وإيران ندوة حول التعاون النووي المدني بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة في بكين.

19 أبريل 2018: حث 500 برلماني بريطاني وفرنسي وألماني أعضاء الكونجرس الأمريكي على المساعدة في "الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة" في خطاب.

24 أبريل 2018: الرئيس الأمريكي ترامب يستضيف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في أول زيارة دولة له. أفاد ماكرون بأنه أجرى مناقشات صريحة مع ترامب حول خطة العمل الشاملة المشتركة وقال إنه والرئيس ترامب اتفقا على العمل على "صفقة جديدة" تحافظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، لكنها تتضمن تدابير إضافية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية الإيرانية.

8 مايو 2018: الرئيس ترامب يعلن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ويوقع مذكرة رئاسية لفرض "أعلى مستوى" من العقوبات الاقتصادية على إيران. في بيان، صرح وزير الخزانة ستيف منوشين أنه سيتم إعادة فرض العقوبات وفقًا لفترات "إنهاء" محددة مدتها 90 يومًا و 180 يومًا. أعلن الرئيس الإيراني روحاني، في خطاب أعقب إعلان ترامب، أن إيران ستواصل المفاوضات مع الدول الأخرى في الاتفاق لمحاولة مواصلة الصفقة بدون الولايات المتحدة. وأعاد رئيس الوزراء البريطاني ماي والمستشارة الألمانية ميركل والرئيس الفرنسي ماكرون تأكيد التزامهم المستمر بالاتفاق وتعهدوا بالعمل مع جميع الأطراف للتأكد من الالتزام بشروطه. صرحت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بخطة العمل الشاملة المشتركة طالما استمرت إيران في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي، كما فعلت حتى الآن.

15 مايو 2018: اجتمعت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني مع وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والدول الأوروبية الثلاث وإيران في اجتماعين منفصلين لمناقشة العمل المنسق المستقبلي في أعقاب انتهاك الولايات المتحدة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وافقوا على "إطلاق مناقشات مكثفة للخبراء" لإيجاد حلول عملية للقضايا التالية في الأسابيع القليلة المقبلة:

- "الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران وتعميقها.
- استمرار بيع منتجات النفط والغاز المتكثفات والبتروكيماويات في إيران وعمليات النقل ذات الصلة؛
- المعاملات المصرفية الفعالة مع إيران؛
- استمرار علاقات النقل البحري والبري والجوي والسكك الحديدية مع إيران؛
- زيادة توفير ائتمانات التصدير وتطوير أدوات ذات أغراض خاصة في مجال الصيرفة المالية والتأمين والتجارة، بهدف تسهيل التعاون الاقتصادي والمالي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم العملي للتجارة والاستثمار؛
- مواصلة تطوير وتنفيذ مذكرات التفاهم والعقود بين الشركات الأوروبية ونظيراتها الإيرانية؛
- مزيد من الاستثمارات في إيران؛
- حماية الفاعلين الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي وضمان اليقين القانوني؛
- وأخيراً وليس آخراً، مواصلة تطوير بيئة أعمال شفافة وقائمة على القواعد في إيران."

17 مايو 2018: اجتمعت المفوضية الأوروبية في صوفيا وأعلنت أنها ستبتع "قانون الحظر" لحظر الشركات والمحاكم الأوروبية من الامتثال للعقوبات الأمريكية ضد إيران.

21 مايو / أيار 2018: وزير الخارجية مايك بومبيو يعرض استراتيجية إدارة ترامب الجديدة بشأن إيران بعد انتهاك الولايات المتحدة لخطة العمل الشاملة المشتركة في خطاب ألقاه في مؤسسة هيريتيج فاوندیشن، واعدًا "بممارسة ضغط مالي غير مسبوق على النظام الإيراني" والعمل مع الحلفاء ردع العدوان الإيراني. إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل إبرام صفقة جديدة، فإن بومبيو يسرد 12 مطلبًا لإيران، بما في ذلك وقف التخصيب، وإنهاء انتشار الصواريخ الباليستية، وتطوير أنظمة صواريخ ذات قدرة نووية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية "بالوصول غير المشروط إلى جميع المواقع في جميع أنحاء البلاد." في المقابل، ستكون

الولايات المتحدة مستعدة لإنهاء "المكونات الرئيسية لكل واحدة من عقوباتنا ضد النظام"، وكذلك إعادة إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة والسماح لإيران بالحصول على "تكنولوجيا متقدمة".

24 مايو 2018: ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تنفذ جميع الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة في تقرير ربع سنوي. وبحسب التقرير، فإن مخزون إيران من اليورانيوم المخضب بنسبة 3.67 في المائة من اليورانيوم -235 يبلغ 123.9 كجم، وهو أقل من الحد البالغ 300 كجم الذي حدده الاتفاق. ويشير التقرير إلى أن إيران تنفذ البروتوكول الإضافي ولكن "التعاون الاستباقي وفي الوقت المناسب من جانب إيران في توفير مثل هذا الوصول من شأنه أن يسهل تنفيذ البروتوكول الإضافي ويعزز الثقة".

6 حزيران (يونيو) 2018: افتتحت إيران منشأة جديدة لإنتاج أجهزة الطرد المركزي، وهو عمل لا ينتهك خطة العمل المشتركة. قال رضا نجفي، سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للصحافة في 6 حزيران / يونيو، إن قرار فتح المنشأة هو "الأعمال التحضيرية لسيناريو محتمل" إذا فشلت خطة العمل الشاملة المشتركة وأكد أن إيران لن تبدأ "أي أنشطة تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة" في هذا الوقت.

تتبنى المفوضية الأوروبية تحديثاً لقانون الحظر ليشمل العقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي أعادت الولايات المتحدة فرضها على إيران وتحديثاً لتفويض الإقراض الخارجي لبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) لجعل إيران مؤهلة لأنشطة الاستثمار من قبل بنك الاستثمار الأوروبي. جاء في بيان صحفي للمفوضية الأوروبية: "تهدف هذه الإجراءات إلى المساعدة في حماية مصالح شركات الاتحاد الأوروبي التي تستثمر في إيران وإثبات التزام الاتحاد الأوروبي بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)".

6 يوليو 2018: اجتمعت اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة الشاملة في فيينا وأصدرت بياناً حول "المضي قدماً لضمان استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في جميع جوانبها بعد انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة".

16 يوليو 2018: أكدت رئيسة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة رفضت طلباً من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لإعفاء الكيانات التي تتعامل مع إيران من عقوبات العقوبات الأمريكية.

18 يوليو 2018: أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحى، أن إيران قامت ببناء مصنع جديد لإنتاج دوارات لما يصل إلى 60 جهاز طرد مركزي من طراز IR-6 يوميًا. صالحى يقول إن بناء المنشأة لا ينتهك خطة العمل الشاملة المشتركة.

26 يوليو 2018: بعث عشرة أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ برسالة إلى السفراء الفرنسيين والألمان والبريطانيين لدى الولايات المتحدة يحثون فيها على الامتنال للعقوبات التي أعاد ترامب فرضها ويحذرون من محاولات عرقلة الإجراءات أو التحايل عليها. تقول الرسالة إنه سيكون "مقلقًا بشكل خاص إذا سعت إلى التملص من القوانين الأمريكية أو تقويضها" وأن القيام بذلك "قد يدفع إلى اتخاذ إجراء من الكونجرس".

6 أغسطس 2018: في بيان مشترك، أعرب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا عن "أسفهم العميق لإعادة فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة" وأشاروا إلى أنهم "مصممون على حماية الفاعلين الاقتصاديين الأوروبيين المنخرطين في الأعمال المشروعة". التعامل مع إيران، وفقًا لقانون الاتحاد الأوروبي وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231. وأكدوا مجددًا أن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة هو "مسألة احترام الاتفاقات الدولية ومسألة تتعلق بالأمن الدولي".

7 أغسطس 2018: تدخل بعض إجراءات العقوبات التي أعاد ترامب فرضها في 8 مايو حيز التنفيذ الكامل. وتشمل الإجراءات تقييد شراء إيران للدولار الأمريكي وتجارة الذهب والمعادن النفيسة والألمنيوم والفولاذ والفحم والبرمجيات والمعاملات المتعلقة بالديون السيادية وقطاع السيارات. كما تم إلغاء التراخيص التي تسمح بتصدير بعض المواد الغذائية إلى الولايات المتحدة وإيران لشراء طائرات تجارية.

16 آب / أغسطس 2018: أعلن وزير الخارجية بومبيو عن إنشاء مجموعة العمل الإيرانية، المسؤولة عن "توجيه ومراجعة وتنسيق جميع جوانب" استراتيجية وزارة الخارجية تجاه إيران بقيادة بريان هوك بعنوان الممثل الخاص لإيران.

22 أغسطس 2018: قالت إيران إن المملكة المتحدة ستساعد في إعادة تصميم مفاعل أراك النووي الذي يعمل بالماء الثقيل للحد من كمية البلوتونيوم الثانوية التي تنتجها، وهي مهمة التزمت بها الولايات المتحدة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

أرسل السناتور كروز (جمهوري من تكساس)، إلى جانب 15 من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، رسالة إلى وزير الخزانة مونتهين يحثونه فيها على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قيام جمعية الاتصالات

المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) بفصل البنك المركزي الإيراني وجميع البنوك الأخرى. المؤسسات المالية الإيرانية المحددة.

23 أغسطس 2018: اعتمدت المفوضية الأوروبية حزمة بقيمة 18 مليون يورو لإيران، وهي الجزء الأول من حزمة أكبر بقيمة 50 مليون يورو، بما في ذلك 8 ملايين يورو مساعدة للقطاع الخاص.

27-28 أغسطس / آب: تستمع محكمة العدل الدولية إلى حجج من إيران والولايات المتحدة بشأن مزاعم طهران بأن إعادة فرض الولايات المتحدة للعقوبات ينتهك معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية الأمريكية الإيرانية لعام 1955. وتقول الولايات المتحدة إن المحكمة ليس لها اختصاص للنظر في القضية.

12 سبتمبر 2018: ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تنفذ جميع الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة في تقرير ربع سنوي. وذكر التقرير أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 في المائة من اليورانيوم -235 يبلغ 139.4 كيلوغرام، وهو أقل من 300 كيلوغرام من سادس فلوريد اليورانيوم الذي حدده الاتفاق. يبلغ مخزون إيران من الماء الثقيل 122.9 طنًا متريًا، أي أقل من 130 طنًا متريًا.

24 سبتمبر 2018: اجتمع وزراء خارجية الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة ومنسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في نيويورك لمناقشة تنفيذ خطة العمل المشتركة. قرر المشاركون إنشاء مركبة ذات أغراض خاصة "لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتصدير إيران (بما في ذلك النفط) والواردات، مما سيساعد ويضمن المشغلين الاقتصاديين الذين يمارسون أعمالًا مشروعة مع إيران".

25 سبتمبر 2018: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ويقول: "زعماء إيران يزعمون الفوضى والموت والدمار"، مضيفًا أن العديد من الدول في الشرق الأوسط أيدت قراره بالانسحاب من خطة العمل المشتركة وإعادة فرض العقوبات المتعلقة بالطاقة النووية على إيران. "العقوبات الإضافية ستستأنف في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)، وسيتبع ذلك المزيد. ونحن نعمل مع الدول التي تستورد النفط الخام الإيراني لخفض مشترياتها بشكل كبير ... نطلب من جميع الدول عزل النظام الإيراني طالما استمر عدوانه. ونطلب من جميع الدول دعم الشعب الإيراني في كفاحه لاستعادة مصيره الديني والصالح".

على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، والممثل الخاص للولايات المتحدة لإيران بريان هوك، وممثلون من المملكة العربية

السعودية واليمن والبحرين والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل يحضرون مؤتمر الأمم المتحدة ضد إيران النووية. قمة. كشف بومبيو النقاب عن تقرير جديد صادر عن مجموعة العمل الإيرانية التابعة لوزارة الخارجية والذي يروي "أنشطة إيران المدمرة". وحذر بولتون في تصريحاته من أنه "سيكون هناك جحيم يجب دفعه" إذا لم تغير إيران سلوكها.

26 سبتمبر / أيلول 2018: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتأأس اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي على مستوى القمة، بشأن حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل رسمياً، لكنه كتب على تويتر عن إيران. بينما ينتقد ترامب خطة العمل الشاملة المشتركة في الاجتماع، يعرب كل زعيم آخر في المجلس تقريباً عن دعمه للاتفاق ويشجع إيران على مواصلة الامتثال.

27 سبتمبر 2018: في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عما وصفه بمستودع نووي سري "يخزن كميات هائلة من المعدات والمواد من برنامج الأسلحة النووية السري لإيران". كما دعا نتنياهو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو إلى "فعل الشيء الصحيح" وتفتيش المستودع "على الفور" قبل أن تنتهي إيران من إزالته. واتهم إيران بإزالة 15 كيلوجراماً من المواد المشعة من المستودع في أغسطس / آب، لكنه لم يحدد ما إذا كانت المادة من اليورانيوم أو البلوتونيوم أو أي مصدر إشعاعي آخر. ونقلت رويترز عن مسؤول استخباراتي قوله إن المنشأة معروفة لمجتمع المخابرات الأمريكية منذ بعض الوقت وهي مليئة بالوثائق وليس المعدات النووية. يقول المسؤول إنه "على حد علم أي شخص، لا يوجد أي شيء فيه يسمح لإيران بالخروج" من الاتفاق النووي بشكل أسرع.

2 أكتوبر / تشرين الأول 2018: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو يقول في بيان إن الوكالة لا تأخذ أي معلومات "بالقيمة الاسمية". بينما لم يذكر أمانو نتنياهو بشكل مباشر، قال إن جميع المواد، بما في ذلك تلك الواردة من أطراف ثالثة، تخضع لتقييم صارم ومستقل. وقال أمانو إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق النووي "يجب أن يكون دائماً محايداً وواقعياً ومهنيًا" وأن استقلالية الوكالة "ذات أهمية قصوى".

3 أكتوبر / تشرين الأول 2018: حكمت محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن الولايات المتحدة "يجب أن تزيل، عن طريق اختيارها، أي عوائق" أمام تصدير الأغذية والمنتجات الزراعية والأدوية وقطع غيار الطائرات والسلع الإنسانية الأخرى. خلصت اللجنة المكونة من 15 عضواً إلى أن قرار ترامب بإعادة فرض

العقوبات على إيران لا أساس له بالنظر إلى امتثال طهران لخطة العمل الشاملة المشتركة، لكن المحكمة لم تأمر الولايات المتحدة بإلغاء جميع العقوبات أو تعويض إيران عن الأضرار.

5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018: بدأت الجولة الثانية من العقوبات على إيران بعد انسحاب ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تستهدف قطاعات البنوك والنفط والشحن وبناء السفن الإيرانية، سارية المفعول. بالإضافة إلى إعادة تصميم الكيانات التي تمت إزالتها من قائمة الجهات الممنوعة المحددة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، تعين الولايات المتحدة 300 كيان جديد إضافي. تمنح الإدارة إعفاءات مؤقتة للصين والهند وإيطاليا واليونان واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا لمواصلة استيراد النفط الإيراني بمستويات منخفضة، بالإضافة إلى إعفاءات للسماح لمشاريع حظر الانتشار النووي في أراك وبوشهر وفوردو بالاستمرار.

22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تنفذ التزاماتها النووية. خلص التقرير الفصلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن مخزون إيران من الماء الثقيل يبلغ 122.8 طنًا متريًا، أي أقل من حد 130 طنًا وأن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 في المائة من اليورانيوم -235 يبلغ 149.4 كجم، أي أقل من حد 300 كجم.

26-27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018: اجتمع مسؤولون من الاتحاد الأوروبي وإيران في بروكسل لحضور القمة الثالثة رفيعة المستوى حول التعاون النووي الدولي. يراجع الاتحاد الأوروبي وإيران مشاريع التعاون النووي السابقة ويناقشان التعديلات الجارية على مفاعل أراك وتحويل منشأة فوردو إلى موقع أبحاث.

12 كانون الأول (ديسمبر) 2018: يجتمع مجلس الأمن الدولي لمناقشة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة نصف السنوي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231. ويرحب التقرير بتنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي "في مواجهة التحديات الكبيرة" من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. كما يشير التقرير إلى الأنشطة الإيرانية التي قد تنتهك بند النقل الباليستي في القرار. في الاجتماع، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة ستعمل مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإعادة فرض قيود الصواريخ الباليستية على إيران المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 1929.

2019

15 كانون الثاني (يناير) 2019: حاولت إيران إطلاق قمر صناعي باستخدام مركبة الإطلاق Simorgh، لكن القمر الصناعي يفشل في دخول المدار. وصف وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الإطلاق بأنه "تحدي مستمر للمجتمع الدولي وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231"، على الرغم من أن الإطلاق لا ينتهك القرار.

29 كانون الثاني (يناير) 2019: يقيم التقييم السنوي للتهديدات العالمية لمجتمع الاستخبارات الأمريكية أن "إيران لا تقوم حاليًا بأنشطة تطوير الأسلحة النووية الرئيسية التي نرى أنها ضرورية لإنتاج سلاح نووي". وتضيف أن "تنفيذ إيران المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة قد أدى إلى تمديد الفترة الزمنية التي تحتاجها إيران لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي من بضعة أشهر إلى حوالي عام واحد".

30 كانون الثاني (يناير) 2019: يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يكرر التأكيد على أن إيران تنفذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، ويصرح بأن محاولات "الإدارة الدقيقة أو الضغط على الوكالة في مجال التحقق النووي تأتي بنتائج عكسية وبالغة الضرر". على الرغم من أن أمانو لم يذكر اسم من كان يضغط على الوكالة، فمن المحتمل أنه يشير إلى الجهود الإسرائيلية والأمريكية لإقناع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقيق فيما يعتبرونه "مستودعًا نوويًا سرّيًا" في إيران، بحسب ما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في شهر سبتمبر خلال كلمة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

31 يناير 2019: أنشأت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة "أداة ذات غرض خاص" لتسهيل المعاملات التجارية غير الخاضعة للعقوبات مع إيران، وتسمى "أداة دعم التبادلات التجارية" (INSTEX).

13-14 فبراير 2019: تستضيف الولايات المتحدة وبولندا قمة وزارية حول الشرق الأوسط في وارسو حيث دعا نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس صراحة "شركائنا الأوروبيين إلى الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني". وقاطع العديد من وزراء الخارجية الأوروبيين القمة.

6 مارس 2019: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تنفذ التزاماتها النووية. خلص التقرير الفصلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن مخزون إيران من الماء الثقيل يبلغ 124.8 طنًا مترًا، أي أقل من حد

130 طناً وأن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 في المائة من اليورانيوم -235 يبلغ 163.8 كجم، أي أقل من حد 300 كجم.

كما تجتمع اللجنة المشتركة لخطّة العمل المشتركة الشاملة في فيينا في 6 آذار / مارس، وتعيد جميع الأطراف تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لخطّة العمل الشاملة المشتركة.

19 مارس 2019: أعلنت إيران أنها سجلت نظيرتها في أداة دعم التبادل التجاري (INSTEX).

22 آذار (مارس) 2019: حددت وزارة الخزانة الأمريكية 31 كياناً وفرداً إيرانياً لتورطهم السابق في برنامج الأسلحة النووية الإيراني بموجب أمر تنفيذي يستهدف ناشري أسلحة الدمار الشامل.

8 أبريل 2019: الولايات المتحدة تصنف الحرس الثوري الإسلامي منظمة إرهابية أجنبية.

9 أبريل 2019: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران ستقوم بتركيب سلسلة من 20 جهاز طرد مركزي من طراز IR-6 في نطنز.

22 أبريل 2019: أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة لن تصدر أي إعفاءات إضافية من العقوبات للدول لمواصلة استيراد النفط الإيراني في 2 مايو.

3 مايو 2019: أعلنت الولايات المتحدة أنها ستمدد الإعفاءات للسماح لبعض مشاريع التعاون النووي في إيران بالمضي قدماً، مع إنهاء مشاريع أخرى. تمدد الولايات المتحدة التنازلات الخاصة بتحويل مفاعل أراك وتحويل منشأة فوردو ومفاعل بوشهر النووي ومفاعل طهران للأبحاث لمدة 90 يوماً، لكنها تنهي التنازلات الخاصة بنقل اليورانيوم المخصب خارج إيران ونقل وتخزين الماء الثقيل خارج إيران. إيران وبناء وحدات مفاعل إضافية في بوشهر.

5 مايو 2019: أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون أنه سيتم نشر مجموعة يو إس إس أبراهام لينكولن كاريير سترايك وفريق عمل قاذفة في منطقة القيادة المركزية الأمريكية "لإرسال رسالة واضحة لا لبس فيها إلى النظام الإيراني مفادها أن أي هجوم على مصالح الولايات المتحدة أو مصالح حلفائنا ستقابل بقوة لا هوادة فيها". ذكرت بعض المنافذ الإخبارية أن مسؤولين في مجتمع الاستخبارات يزعمون أن بولتون يبالغ في التهديد الذي تشكله إيران.

8 مايو 2019: أعلنت إيران أنها لن تكون ملزمة بعد الآن بقيود مخزونات اليورانيوم المخصب واحتياطات الماء الثقيل في خطة العمل المشتركة الشاملة، ويمكنها استئناف بناء مفاعل الماء الثقيل غير المكتمل في أراك واستئناف التخصيب بمستوى أعلى في المستقبل إذا كان الآخر. الأطراف في الاتفاق لا تقدم على تخفيف

العقوبات. في أواخر أبريل، قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لإذاعة IRIB الرسمية إن إيران تدرس ترك معاهدة حظر الانتشار النووي كأحد الخيارات العديدة لإيران. كما أعلنت الولايات المتحدة عقوبات جديدة تستهدف صادرات المعادن الصناعية الإيرانية.

9 مايو 2019: حثت مسؤولية السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إيران على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة ورفض "أي إنذار نهائي" في بيان مشترك. كما حث القادة الدول غير الأطراف في خطة العمل المشتركة الشاملة على "الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تعيق قدرة الأطراف المتبقية على الوفاء بالتزاماتها بالكامل".

20 مايو 2019: أعلنت إيران أنها ستضاعف إنتاجها من تخصيب اليورانيوم أربع مرات في نطنز وتقول إنها ستتجاوز قريباً الحد الأقصى البالغ 300 كيلوغرام لغاز اليورانيوم المخصب إلى 3.67 في المائة الذي حددته الصفقة.

3 يونيو 2019: قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إن الولايات المتحدة مستعدة للتعامل مع إيران دون شروط مسبقة.

6 يونيو 2019: قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه لم يكن هناك "انتهاك واحد" من قبل إيران لخطة العمل المشتركة الشاملة.

10 يونيو 2019: أخبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو مجلس محافظي الوكالة أنه "قلق من زيادة التوترات بشأن القضية النووية الإيرانية". ويقول إن خطة العمل المشتركة تمثل "مكسباً مهماً للتحقق النووي" ويقول إن التنفيذ الكامل أمر ضروري. خلاص تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ إيران للاتفاق إلى أن مخزون إيران من الماء الثقيل كان 125 طنًا مترًا، أي أقل من 130 طنًا، وأن مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب كان 174 كيلوجرامًا، أي أقل من حد 202 كيلوجرامًا (أي ما يعادل 300). كيلوغرامات من غاز سادس فلوريد اليورانيوم). ويشير التقرير إلى أن إيران قامت بتركيب 33 جهاز طرد مركزي متقدم من طراز IR-6 ويقول إن هناك مناقشات فنية جارية حول IR-6. ويشير التقرير إلى أن المفتشين تمكنوا من الوصول إلى جميع المواقع والمواقع التي طلبوا زيارتها.

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس يسافر إلى طهران ويقول إن ألمانيا لن تقبل اتفاقية "أقل مقابل أقل" بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة. يسافر وفد INSTEX مع ماس لمناقشة جهود معالجة المعاملات باستخدام القناة.

11 يونيو 2019: السفير الأمريكي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاكى وولكوت يقول إن إيران "تنتهك الصفقة بشكل واضح"، مستشهدة بعدد أجهزة الطرد المركزي IR-6 المثبتة.

12-13 يونيو 2019: رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي يزور طهران ويسلم رسالة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. يقول خامنئي إن ترامب "لا يستحق تبادل الرسائل معه" ويقول إنه لن يرسل ردًا. يقول خامنئي إنه لا معنى للتفاوض مع الولايات المتحدة بعد أن "تخلّى ترامب عن كل ما تم الاتفاق عليه".

13 يونيو 2019: الولايات المتحدة تتهم إيران بمهاجمة ناقلتين في خليج عمان. وتنفي إيران مسؤوليتها عن الهجوم.

17 يونيو 2019: أعلنت إيران أنها ستخرق حد 300 كيلوغرام من غاز اليورانيوم المخصب إلى 3.67 في المائة في غضون 10 أيام.

20 يونيو 2019: إيران تسقط طائرة استطلاع أمريكية مسيرة. تزعم إيران أن الطائرة كانت في المجال الجوي الإيراني. وتقول الولايات المتحدة إن الطائرة كانت في المجال الجوي الدولي.

24 يونيو 2019: الولايات المتحدة تفرض عقوبات على المرشد الأعلى لإيران ومكتبه.

26 حزيران / يونيو 2019: يطلع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي على تقريره نصف السنوي لتقييم تنفيذ القرار 2231. ويعبر التقرير عن أسفه لقرار الولايات المتحدة بعدم تجديد الإعفاءات على مشاريع حظر انتشار الأسلحة النووية ويقول إن الإجراءات الأمريكية "تتعارض مع أهداف" الاتفاق النووي. كما أعرب التقرير عن أسفه لإعلان إيران في 8 مايو / أيار أن طهران لن تكون ملزمة بعد الآن بحدود الاتفاق على الماء الثقيل واليورانيوم منخفض التخصيب. ويشير التقرير إلى أن مكتب الأمين العام حقق في العديد من شحنات الأسلحة التقليدية والصواريخ التي تم اعتراضها، فضلاً عن حطام الصواريخ، وقرر أنه في عدة حالات نشأت المكونات في إيران، لكنه لم يتمكن من تحديد ما إذا كانت عمليات النقل قد تمت قبل أو بعد دخول القرار 2231 حيز التنفيذ في يناير 2016.

28 يونيو 2019: اجتمعت اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة الشاملة في فيينا. وجاء في بيان الرئيس أن معاملات INSTEX قيد المعالجة وأن هناك تقدماً إيجابياً في تحويل منشآت Arak و Fordow. ويقول

البيان إن الخبراء سيبحثون عن حلول لإيران لنقل الماء الثقيل واليورانيوم منخفض التخصيب من إيران الآن بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على هذه الإجراءات.

تصدر سبع دول أوروبية بياناً تؤكد فيه دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة وعزمها على المشاركة في INSTEX.

1 يوليو 2019: أعلنت إيران انتهاكها لحد 300 كيلوغرام من غاز اليورانيوم المخضب بنسبة 3.67 في المائة (202 كيلوغرام من اليورانيوم حسب الوزن). الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أن إيران تجاوزت الحد الأقصى. أصدر البيت الأبيض بياناً قال فيه إن "الضغط الأقصى على النظام الإيراني سيستمر حتى يغير قاداته مسار عملهم" وأن الولايات المتحدة "يجب أن تستعيد معيار منع الانتشار الطويل المتمثل في عدم التخصيب لإيران".

2 يوليو 2019: أصدر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي بياناً عبروا فيه عن أسفهم لقرار إيران بخرق الحد الأقصى لليورانيوم منخفض التخصيب. ويقول الوزراء "لقد كنا متسقين وواضحين أن التزامنا بالاتفاق النووي يعتمد على الامتثال الكامل من جانب إيران" ويذكرون أنهم "يفكرون بشكل عاجل في الخطوات التالية بموجب بنود خطة العمل الشاملة المشتركة".

7 يوليو 2019: غرد وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على تويتر أن إيران ستتجاوز حد تخصيب اليورانيوم 235 بنسبة 3.67 في المائة الذي حددته خطة العمل الشاملة المشتركة، مضيفاً أن انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة هي "علاجية" ورداً على "الإرهاب الاقتصادي" الأمريكي. تشارك إيران خطط التخصيب الجديدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

8 يوليو 2019: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها خصبت يورانيوم "حوالي 4.5 في المائة" من اليورانيوم 235 في محطة نطنز لتخصيب الوقود التجريبية. أصدرت الوكالة تقريراً يؤكد أن إيران تجاوزت سقف التخصيب البالغ 3.67 في المائة الذي حدده الاتفاق النووي. في حديثه للصحفيين، حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أن "من الأفضل أن تكون إيران حذرة".

10 يوليو 2019: اجتمع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا لمناقشة تحقق الوكالة ومراقبتها للأنشطة النووية في إيران بناءً على طلب دولة عضو.

31 يوليو 2019: وزارة الخارجية الأمريكية تصدر تجديدًا لمدة 90 يومًا لإعفاءات العقوبات للسماح لبعض مشاريع التعاون النووي ومنع الانتشار النووي في إيران. تفرض الولايات المتحدة عقوبات على وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لتصرفه نيابة عن المرشد الأعلى.

24-26 أغسطس / آب 2019: في قمة مجموعة السبع في فرنسا، قدم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خط ائتمان بقيمة 15 مليار دولار إلى طهران مقابل عودتها إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. كما حضر القمة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف.

في مؤتمر صحفي مشترك مع ماكرون، أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى أن هناك "فرصة جيدة حقًا" للقاء بين المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين.

30 أغسطس / آب 2019: أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية استمرار إيران في تجاوز حد مخزون اليورانيوم المخصب البالغ 300 كيلوغرام (المرتبط بـ 202.8 كيلوغرام من اليورانيوم) ونسبة 3.67 في المائة التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة، وتشير التقارير إلى أن إيران جمعت 241.6 كيلوغرام من اليورانيوم، بما في ذلك 25.1 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب إلى 4.5 في المائة من اليورانيوم 235. وتشير الوكالة إلى أن إيران تواصل تنفيذ البروتوكول الإضافي والامتثال لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3 سبتمبر 2019: فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على وكالة الفضاء الإيرانية ومعهد أبحاث تابعين لها بموجب أمر تنفيذي موجه إلى ناشري أسلحة الدمار الشامل.

4 سبتمبر 2019: فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شبكة شحن مرتبطة بفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي وحزب الله، وأدانت إيران "الأعمال الاستفزازية لزعة استقرار المنطقة والعالم".

5 سبتمبر 2019: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني عن انتهاك ثالث لخطة العمل الشاملة المشتركة، مشيرًا إلى أن "جميع التزاماتنا الخاصة بالبحث والتطوير بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ستُلغى تمامًا بحلول يوم الجمعة"، مضيفًا أن أنشطة إيران ستظل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

7 سبتمبر / أيلول 2019: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تخطط لتكيب واختبار أجهزة طرد مركزي متطورة إضافية باليورانيوم الطبيعي في محطة نطنز التجريبية لتخصيب الوقود. تتحقق الوكالة من تركيب 22 جهاز طرد مركزي من طراز IR-4 وواحد من طراز IR-5 و33 جهاز طرد مركزي من طراز IR-6.

أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أن الفنيين أدخلوا سادس فلوريد اليورانيوم إلى سلسلة من 20 جهاز طرد مركزي IR-4 و IR-6 20، وهو ما يتجاوز عدد الآلات المسموح بها في سلسلة متتالية بموجب شروط البحث والتطوير لخطة العمل الشاملة المشتركة في ذلك الوقت. ويضيف كمالوندي أن إيران قد تسحب قريباً اليورانيوم المخصب من أجهزة الطرد المركزي المتطورة لديها وتضيفه إلى مخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب في انتهاك لخطة العمل الشاملة المشتركة.

8 سبتمبر 2019: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنيتها إعادة تركيب المعدات اللازمة لشلالات إضافية من أجهزة الطرد المركزي في مصنعها التجريبي في نطنز. تتحقق الوكالة من إعداد وتركيب توصيلات الأنابيب والرؤوس.

التقى القائم بأعمال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كورنيل فيروتا بوزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحى ومسؤولين آخرين في طهران لمناقشة تطبيق ضمانات الوكالة النووية. يذكر فيروتا أن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتطلب "تعاوناً كاملاً وفي الوقت المناسب من جانب إيران".

9 سبتمبر 2019: كورنيل فيروتا، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة، يلقي البيان الافتتاحي في اجتماع مجلس محافظي الوكالة في سبتمبر. ويكرر أهمية التعاون الإيراني مع عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ الضمانات ويطلب من إيران "الرد على الفور على أسئلة الوكالة المتعلقة باستيفاء إعلانات ضمانات إيران".

في مؤتمر صحفي في القدس، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن موقع أسلحة نووية إيراني مزعوم. يزعم نتنياهو أن الموقع، الواقع بالقرب من مدينة آباديه الإيرانية، كان يستخدم "لإجراء تجارب لتطوير أسلحة نووية"، لكن تم تدميره بعد أن علمت طهران باكتشاف إسرائيل.

10 سبتمبر 2019: ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الرئيس ترامب قد يجتمع مع الرئيس الإيراني روحاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك "دون شروط مسبقة".

14 سبتمبر 2019: دمرت ضربة بطائرة مسيرة وصواريخ كروز منشأة تابعة لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في بقيق بالمملكة العربية السعودية.

16 سبتمبر 2019: ألقت إدارة ترامب باللوم على إيران في الهجوم على منشأة أرامكو السعودية بعد أن أشارت نتائج المخابرات الأمريكية إلى تورط إيران في الهجوم.

17 سبتمبر 2019: ألقى المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي خطاباً قال فيه "لن يتم إجراء أي مفاوضات على الإطلاق بين مسؤولي الجمهورية الإسلامية والأمريكيين" ما لم تعود الولايات المتحدة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

18 سبتمبر 2019: ادعى مسؤولون في المملكة العربية السعودية أن إيران نفذت هجوم 14 سبتمبر على البنية التحتية النفطية السعودية.

20 سبتمبر 2019: الولايات المتحدة تنشر قوات إضافية في السعودية رداً على هجوم أرامكو. عند الإعلان عن الانتشار، أدان وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر إيران بسبب هجوم 14 سبتمبر على منشأة أرامكو. تفرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات جديدة على البنك المركزي الإيراني، وصندوق التنمية الوطني الإيراني، وشركة اعتماد تجارات بارس، وهي شركة إيرانية متورطة في إخفاء المعاملات المالية للجيش.

23 سبتمبر 2019: أصدرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بياناً يدين إيران لضربة 14 سبتمبر على منشأة أرامكو النفطية السعودية.

24 سبتمبر 2019: الرئيس دونالد ترامب يلقي كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ويهدد بمواصلة حملة الضغط القصوى على إيران إذا استمر "سلوكها الخطر".

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يلتقي بشكل منفصل مع الرئيس الإيراني حسن روحاني والرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. يحاول ماكرون إجراء مكاملة مع الزعيمين لمناقشة اقتراحه للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، لكن روحاني قرر عدم المشاركة. أجرى روحاني لاحقاً مقابلة على قناة فوكس نيوز وأكد مجدداً أن إيران لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية.

25 سبتمبر 2019: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران لن تنخرط في مفاوضات في ظل العقوبات ويؤكد أن المحادثات مع الولايات المتحدة لن تبدأ إلا إذا عادت جميع الأطراف إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو يلقي خطاباً في القمة السنوية متحدون ضد إيران النووية، منتقداً سلوك إيران في المنطقة ووصف هجوم أرامكو السعودية بأنه "عمل حرب". بومبيو يعلن عن فرض عقوبات ثانوية على الكيانات الصينية المتورطة في استيراد النفط الإيراني.

أصدر البيت الأبيض إعلاناً بتعليق دخول كبار مسؤولي الحكومة الإيرانية إلى الولايات المتحدة، واصفاً الحكومة الإيرانية بـ "دولة راعية للإرهاب".

24 سبتمبر 2019: بدأت إيران في بناء أنابيب دوارة لأجهزة الطرد المركزي باستخدام مادة ألياف الكربون غير الخاضعة للرقابة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

25 سبتمبر 2019: تحذر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية من وجود أربع مجموعات تسلسلية إضافية يتم تكوينها في محطة نطنز التجريبية لتخصيب الوقود: واحد من 20 جهاز طرد مركزي IR-2m، وواحد من 10 أجهزة طرد مركزي IR-5، وواحد من 20 جهاز طرد مركزي IR-6s، وواحد من 164 جهاز طرد مركزي IR-6.

تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مجموعات أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها بالفعل في ناتانز "[تقوم] بتكديس اليورانيوم المخضب أو أنها مستعدة لتكديسه".

تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً من أن إيران تواصل تركيب مجموعات إضافية من 164 جهاز طرد مركزي IR-4 و 164 جهاز طرد مركزي IR-2m في ناتانز.

26 سبتمبر 2019: تحذر فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة طهران من أن الانتهاك الرابع لخطة العمل الشاملة المشتركة سوف يؤدي إلى آلية خاصة لتسوية المنازعات.

2 أكتوبر / تشرين الأول 2019: أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني تقريراً مفاده أنه بدعم من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اتفق مع الرئيس ترامب على وثيقة من أربع نقاط في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر.

تحدد الوثيقة رفع العقوبات الأمريكية التي أعيد فرضها مقابل موافقة إيران على البقاء دولة غير نووية إلى الأبد ومواصلة المفاوضات بشأن السلام الإقليمي. كما يسمح الاتفاق لإيران بممارسة استقلالية كاملة على صادراتها النفطية وعائداتها.

8 أكتوبر 2019: أعلن مدير منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحى أن إيران ستزيد من قدرتها على تخصيب اليورانيوم باستخدام 30 جهاز طرد مركزي من طراز IR-6.

14 أكتوبر / تشرين الأول 2019: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني في مؤتمر صحفي أن إيران تشغل أجهزة الطرد المركزي IR-6 و IR-4 و IR-2 وستبدأ قريباً تشغيل جهاز طرد مركزي من طراز IR-9.

24 أكتوبر 2019: التقى نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية السيد عباس عراقجي بنظيره الروسي سيرجي ريبكوف في موسكو لمناقشة خطة العمل الشاملة المشتركة. ويقول عراقجي إن "الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترحب دائماً بأي فكرة ومبادرة يمكن أن تسهم في الحل السلمي للأزمة"، لكنه يكرر تهديد طهران بخرق إضافي للاتفاق النووي إذا "لم يتم تلبية مطالب إيران".

31 أكتوبر 2019: أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تجديدًا لمدة 90 يومًا لإعفاءات العقوبات على بعض مشاريع التعاون النووي في إيران، لكن لا يزال من غير الواضح ما هي الإعفاءات التي تم تجديدها. اعتبارًا من يوليو 2019، تنازلت إدارة ترامب عن العقوبات للسماح للصين وروسيا والأعضاء الأوروبيين في خطة العمل المشتركة الشاملة بمواصلة بعض أنشطة حظر الانتشار التي نص عليها الاتفاق النووي، بما في ذلك تحويل مفاعل أراك الإيراني ومنشأة تخصيب في فوردو، ونقل 20 في المئة من وقود اليورانيوم المخصب لمفاعل الأبحاث في طهران، وإزالة الوقود المستهلك من مفاعل بويشر. انتهت صلاحية إعفاءات يوليو 2019 في أكتوبر.

أصدر مكتب الخزانة الأمريكية لمراقبة الأصول الأجنبية عقوبات جديدة ضد إيران بموجب المادة 1245 من قانون حرية إيران ومكافحة الانتشار لعام 2012 (IFCA).

4 نوفمبر 2019: أعلن مدير منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحى أن إيران تقوم بتشغيل 60 جهاز طرد مركزي من طراز IR-6. يضيف صالحى أن إيران تقوم بتخصيب اليورانيوم بنسبة 4.5 في المائة من اليورانيوم 235 وأن إجمالي مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب يزيد عن 500 كيلوغرام، متفهمًا بذلك سقف التخصيب بنسبة 3.67 في المائة والحد الأقصى للمخزون البالغ 300 كيلوغرام الذي حددته خطة العمل المشتركة الشاملة.

5 نوفمبر 2019: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران ستبدأ في حقن سادس فلوريد اليورانيوم في 1044 جهاز طرد مركزي من طراز IR-1 في منشأة فوردو في 6 نوفمبر.

6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019: أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أنه من بين 1044 جهاز طرد مركزي IR-1 في Fordow، سيتم تكوين 696 جهازًا في أربع مجموعات شلال واستخدامها لتخصيب اليورانيوم حتى 5 بالمائة U-235. وبحسب كمالفاندي، سيتم استخدام أجهزة الطرد المركزي البالغ عددها 348 الأخرى لإنتاج نظائر مستقرة.

أفادت الصحف الإيرانية بنقل 2000 كيلوغرام من غاز سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) إلى منشأة فوردو. **7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019:** عقد القائم بأعمال المدير العام كورنيل فيروتا اجتماعًا خاصًا لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأفاد بأن الوكالة "اكتشفت جزيئات يورانيوم طبيعية من أصل بشري في موقع في إيران لم يتم الإعلان عنه للوكالة".

أصدر وزير الخارجية الأمريكي بومبيو بيانًا صحفيًا يدين "التصعيد النووي الأخير لإيران"، محذرًا من أن طهران ربما تستعد لـ "اختراق نووي سريع"، ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة الضغط على إيران.

10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019: أعلن مسؤولون إيرانيون أن إيران اتخذت خطوة في بناء المفاعل النووي المخطط لها وبدأت في صب الخرسانة للوحدة في بوشهر. ويضيف المسؤولون أن اليورانيوم المخصب بنسبة 4.5 في المائة من اليورانيوم -235 يمكن استخدامه كوقود للمفاعل.

11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019: أصدرت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بيانًا مشتركًا يحذر من أن قرار إيران الأخير ببدء تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو له "آثار انتشار خطيرة محتملة" و "يمثل تسريعًا مؤسفًا لفك ارتباط إيران من الالتزامات بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة". بالإضافة إلى ذلك، تؤكد مجموعة الدول الثلاث على استعدادها للنظر في جميع الآليات الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك آلية تسوية المنازعات، لحل المشكلات المتعلقة بتنفيذ إيران لالتزاماتها في خطة العمل المشتركة الشاملة.

تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران جمعت 372.3 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب، تتألف من 212.6 كيلوغرام من غاز سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) المخصب بنسبة 3.67 في المائة من اليورانيوم -235 و 159.7 كيلوغرام من سادس فلوريد اليورانيوم المخصب بنسبة 4.5 في المائة من اليورانيوم -235. وبموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، يقتصر مخزون إيران من اليورانيوم المخصب على 300 كيلوغرام من سادس فلوريد اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 في المائة، أي ما يعادل 202.8 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب. تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضًا تركيب واختبار مجموعة متنوعة من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، بما في ذلك IR-8، و IR-s، و IR-9، وتقارير تفيد بأن إيران قالت أنها ستستخدم جميع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة لتخصيب اليورانيوم وتكديسه مرة واحدة بمجرد اكتمال الاختبار. كما أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران بدأت في تغذية اليورانيوم في مجموعتين من أجهزة الطرد المركزي IR-1 في منشأة فوردو.

18 نوفمبر 2019: تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن مخزون إيران من الماء الثقيل وصل إلى 131.5 طنًا متريًا، متجاوزًا حد 130 طنًا متريًا الذي حددته خطة العمل الشاملة المشتركة.

أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تتنازل بعد الآن عن العقوبات المتعلقة بمنشأة فوردو الإيرانية وأن الإعفاء الحالي سينتهي في 15 ديسمبر.

25 نوفمبر 2019: إيران والوكالة تتفقان على التعاون في أربعة مشاريع نووية، بما في ذلك الأمن النووي وإدارة النفايات.

تصعد وزارة الدفاع الأمريكية على متن سفينة في بحر العرب وتكتشف مخبأ للأسلحة، بما في ذلك مكونات الصواريخ المتقدمة. وتقول وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إن الأسلحة يبدو أنها من أصل إيراني وتم نقلها بالمخالفة للقرار 2231.

30 نوفمبر 2019: انضمت بلجيكا والدنمارك وفنلندا وهولندا والنرويج والسويد إلى آلية INSTEX المصممة للتحايل على العقوبات المالية الأمريكية والسماح للشركات بالتجارة مع إيران دون عقوبة.

1 ديسمبر 2019: علي لاريجاني، رئيس مجلس النواب الإيراني، حذر خلال مؤتمر صحفي من أنه إذا قام الأعضاء المتبقون في خطة العمل الشاملة المشتركة بتحريك آلية تسوية المنازعات وأعادوا فرض العقوبات، فإن "إيران ستضطر إلى النظر بجدية في بعض التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

5 ديسمبر 2019: أعلنت شركة Rosatom الروسية أنها ستعلق التعاون مع إيران في منشأة Fordow كما هو مطلوب بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، مدعية أن "تخصيب اليورانيوم وإنتاج النظائر المستقرة لا يمكن أن يتم في نفس الغرفة".

10 ديسمبر 2019: أصدر الأمين العام للأمم المتحدة التقرير نصف السنوي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231، الذي صادق على خطة العمل الشاملة المشتركة. يذكر التقرير أن الأمانة العامة تواصل التحقيق في الانتهاكات الإيرانية المزعومة لقيود الصواريخ والأسلحة التي فرضها القرار 2231. ويشير التقرير إلى أنه لم يتم تقديم أي مقترحات لتصدير سلع ذات استخدام مزدوج إلى إيران إلى قناة المشتريات وأن القرار الأمريكي لإنهاء التنازلات عن مشاريع حظر الانتشار النووي "يتعارض مع أهداف" خطة العمل المشتركة الشاملة و "قد يعيق أيضًا قدرة" إيران على الوفاء بالتزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة.

16 ديسمبر 2019: إيران تؤكد أن "مشكلة فنية" هي سبب تعليق روسيا للتعاون في فوردو.

2020

2 يناير 2020: وزارة الدفاع الأمريكية تنشر بياناً صحفياً أعلنت فيه مسؤوليتها عن الاغتيال المستهدف للواء الإيراني قاسم سليماني، قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإسلامي. وبحسب البيان، فإن "الضربة كانت تهدف إلى ردع خطط الهجوم الإيرانية المستقبلية".

5 كانون الثاني (يناير) 2020: أصدر مجلس الوزراء الإيراني بياناً أعلن فيه أن إيران لن تلتزم بعد الآن بقيود خطة العمل الشاملة المشتركة على تخصيب اليورانيوم وأن إيران ستتخلى عن "آخر قيود تشغيلية رئيسية على عدد أجهزة الطرد المركزي". ويقول البيان إن الماضي قدما في برنامج إيران النووي سيستند إلى "الاحتياجات الفنية".

وفي تغريدة للإعلان، وصف وزير الخارجية جواد ظريف الانتهاك بأنه "الخطوة الإصلاحية الخامسة والأخيرة". يكرر ظريف التأكيد على أن جميع انتهاكات إيران "قابلة للتراجع عند التنفيذ الفعال للالتزامات المتبادلة" بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ويذكر بأن إيران ستواصل التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ميخائيل أوليانوف، المندوب الروسي الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كتب على تويتر أن إعلان إيران عن مواصلة الامتثال للوكالة الدولية للطاقة الذرية كان "ذا أهمية قصوى".

6 كانون الثاني (يناير) 2020: أصدر الرئيس الفرنسي ماكرون والمستشارة الألمانية ميركل ورئيس الوزراء البريطاني جونسون بياناً مشتركاً يدين الخرق الإيراني الخامس ويحث إيران على "التراجع عن جميع الإجراءات التي تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة".

أفاد وزير الخارجية الفرنسي لو دريان أن الدول الأوروبية الأعضاء في خطة العمل المشتركة الشاملة تدرس إطلاق آلية تسوية المنازعات في الاتفاق، والتي قد تؤدي إلى عودة عقوبات الأمم المتحدة التي تم رفعها وفقاً للاتفاق. يقول لو دريان: "تجعلنا الانتهاكات المتكررة اليوم نتساءل عن صلاحية هذا الاتفاق (النووي) على المدى الطويل".

يقول رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب فونتيليس، إن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة "أمر حاسم للأمن العالمي" وأن "التنفيذ الكامل" من قبل جميع الأطراف "أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى".

دعا غينغ شوانغ، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في مؤتمر صحفي، إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وشدد على أن "خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم الحصول عليها بشق الأنفس، والتي أقرها واعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هي نتيجة مهمة للدبلوماسية المتعددة الأطراف." يذكر المتحدث الرسمي أن إيران "لم تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي".

ذكر محمود صادقي، عضو البرلمان الإيراني، أنه سيطرح مشروع قانون لانسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1970.

7 كانون الثاني (يناير) 2020: دعا الرئيس الفرنسي ماكرون، في مكالمات هاتفية، الرئيس الإيراني روحاني إلى "العودة بسرعة إلى الامتثال الكامل للالتزامات [إيران] بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة".

10 يناير 2020: عقد وزراء الخارجية الذين يمثلون الدول الأوروبية الأعضاء في خطة العمل المشتركة الشاملة اجتماعاً طارئاً في بروكسل لمناقشة خرق إيران الأخير للاتفاق النووي.

14 كانون الثاني (يناير) 2020: أطلقت مجموعة E3 (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) آلية تسوية المنازعات في الاتفاق، مشيرة إلى عزمها على "[إيجاد] طريقة للمضي قدماً لحل المأزق من خلال الحوار الدبلوماسي البناء، مع الحفاظ على الاتفاقية والبقاء في إطارها." إن عملية آلية تسوية المنازعات، إذا تمت إحالتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لديها القدرة على أن تؤدي إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران والتي تم رفعها وفقاً لاتفاق 2015. ومع ذلك، ذكرت مجموعة E3 بأن "دولنا الثلاثة لا تنضم إلى حملة لفرض أقصى قدر من الضغط على إيران".

وصف تعليق صادر عن وزارة الخارجية الروسية محرك E3 لآلية تسوية المنازعات بأنه "مخيب للآمال للغاية ومثير للقلق الشديد".

15 كانون الثاني (يناير) 2020: يدين المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قنغ شوانغ، الزناد E3 لآلية تسوية المنازعات ويقول إن المسؤولين الصينيين "لا يعتقدون أنها تساعد جيداً في حل أي مشكلة أو تخفيف أي توترات".

في إيجاز صحفي، أعرب وزير الخزانة الأمريكي ستيف منوتشين عن دعم الإدارة لجهود إطلاق آلية تسوية المنازعات، مضيفاً أن إدارة ترامب "[تتطلع] إلى العمل مع [أوروبا] بسرعة وتتوقع عودة عقوبات الأمم المتحدة مكان".

16 يناير 2020: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران قد تجاوزت مستويات ما قبل خطة العمل الشاملة المشتركة لإنتاج اليورانيوم المخصب.

20 كانون الثاني (يناير) 2020: قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إن إيران ستسحب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إذا أحييت إيران إلى مجلس الأمن من خلال آلية حل النزاعات التي أطلقها الأوروبيون لمعالجة انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة.

24 يناير 2020: أعلن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل فونتيليس، عن تمديد فترة 15 يومًا المخصصة لأعضاء اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي)، وإيران) لحل قضايا عدم الامتثال ضمن آلية تسوية المنازعات الخاصة بالاتفاق. أطلقت مجموعة E3 آلية تسوية المنازعات في 14 يناير، ويمكن تمديد فترة 15 يومًا للمناقشات داخل اللجنة المشتركة بالإجماع، نظريًا إلى أجل غير مسمى.

30 كانون الثاني (يناير) 2020: أعلنت السفارة السويسرية في طهران أن قناة لتسهيل المعاملات الإنسانية سهلت صفقة تجريبية تتعلق ببيع أدوية السرطان إلى إيران. ذكرت السفارة أن آلية الدفع ستدخل حيز التنفيذ قريبًا للمعاملات التي تشمل المواد الغذائية والصادرات الطبية والأدوية.

31 يناير 2020: أعلنت الولايات المتحدة أنها ستجدد، لمدة ستين يومًا، أربعة إعفاءات تسمح للشركات الأوروبية والروسية والصينية بمواصلة العمل في مشاريع تعاونية لمنع الانتشار مع إيران. كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ومديرها علي أكبر صالح.

ردًا على التصنيف الأمريكي، تويت AEOI أن العقوبات "لن تعطل بأي شكل من الأشكال الأنشطة والسياسات النووية السلمية (لإيران)".

4 فبراير 2020: أكد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مؤتمر صحفي في طهران، رغبة الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. وقال إن الأطراف الأوروبية في الصفقة اتفقت على "استمرار تأجيل المواعيد والآجال" لآلية تسوية المنازعات لتجنب الإحالة من مجلس الأمن.

5 فبراير 2020: أخبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي المراسلين في واشنطن العاصمة أن إيران لم تتخذ المزيد من الخطوات لخرق خطة العمل الشاملة المشتركة، وأن إيران تواصل الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاق.

9 فبراير 2020: حاولت إيران وضع القمر الصناعي Zafar-1 في المدار باستخدام مركبة الإطلاق Simorgh ثلاثية المراحل، لكن الإطلاق فشل. قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الإيرانية إن السفينة Simorgh "نقلت [قمر ظفر] إلى الفضاء بنجاح، لكن الحاملة فشلت في الوصول إلى السرعة اللازمة لإيصال القمر الصناعي إلى المدار المحدد".

في مؤتمر صحفي في طهران، كشف قائد سلاح الفضاء العسكري الإيراني، العميد أمير علي حاج زاده، عن صاروخ باليستي جديد قصير المدى يسمى رعد 500.

23 فبراير 2020: في مقابلة مع The Washington Free Beacon، قال وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو إن إدارة ترامب ستقرر في المستقبل القريب ما إذا كانت ستزيد من تشديد حملة العقوبات ضد إيران. ويقول إن إدارة ترامب قد تسعى إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران وإنهاء جميع الإعفاءات من العقوبات التي تسمح باستمرار مشاريع التعاون في مجال حظر الانتشار النووي في إيران.

26 فبراير 2020: اجتمعت اللجنة المشتركة ل خطة العمل الشاملة المشتركة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران) في فيينا لمناقشة عدم امتثال إيران للاتفاق النووي وحالة تخفيف العقوبات. هناك، أكد المشاركون مجدداً التزامهم بالحفاظ على الاتفاقية متعددة الأطراف، ودعم آلية التجارة INSTEX، ودعم مشاريع التعاون الجارية في مجال حظر الانتشار النووي في إيران.

3 آذار (مارس) 2020: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مخزون إيران تجاوز 1000 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 4.5 في المائة، وأن إيران تخصب اليورانيوم باستخدام أجهزة طرد مركزي إضافية في منشأة فوردو.

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً ثانياً يوضح بالتفصيل عدم التزام إيران بتحقيق الوكالة في ثلاثة مواقع يحتمل أن تكون مرتبطة بأنشطة إيران المتعلقة بالمجال النووي. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم ترد إيران على ثلاث رسائل منفصلة من الوكالة تطلب معلومات إضافية والوصول إليها.

9 مارس 2020: في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، أشار المدير العام رافائيل غروسي إلى أن "الوكالة لم تلاحظ أي تغييرات في تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة" بعد إعلان طهران في 5 كانون الثاني (يناير) أن أنها ليست ملزمة "بأي قيود" من الصفقة. ويضيف غروسي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل تحقيقها في ثلاثة مواقع يحتمل أن تكون مرتبطة بنشاط نووي غير معلن في إيران.

27 مارس 2020: أعلنت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنه سيتم تركيب جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي في منشأة تخصيب نطنز، ومن المرجح أن يتم عرضها في 8 أبريل.

30 آذار (مارس) 2020: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن تجديد أربعة إعفاءات تسمح بمشاريع التعاون في مجال حظر الانتشار النووي في مفاعل بوشهر الإيراني ومفاعل آراك للمياه الثقيلة ومفاعل الأبحاث في طهران لمدة ستين يومًا إضافية.

31 مارس 2020: أفادت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة أن آلية التداول INSTEX قد أكملت صفقتها الأولى، وأن الإمدادات الطبية اللازمة تم تصديرها من أوروبا إلى إيران.

8 أبريل 2020: أعلن بهروز كمالوندي، المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، أن طهران تخطط لعرض 122 إنجاءً نوويًا جديدًا في اليوم الوطني النووي للبلاد، والذي كان من المقرر أن يكون في 8 أبريل ولكن تم تأجيله بسبب جائحة فيروس كورونا. يقول كمالوندي إن إيران تنتج 60 جهاز طرد مركزي جديد كل يوم، وأنها تخطط لزيادة إنتاجها من اليورانيوم المخضب بشكل كبير.

22 أبريل 2020: أطلقت إيران أول قمر صناعي لها باستخدام مركبة الإطلاق الفضائية الجديدة (SLV)، قاصد. وبذلك، تكشف إيران أيضًا عن وجود برنامج فضائي عسكري يديره الحرس الثوري الإسلامي ويعمل بالتوازي مع برنامج الفضاء المدني في البلاد.

25 أبريل 2020: صرح وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو في مؤتمر صحفي أن "برنامج إيران الفضائي ليس سلميًّا ولا مدنيًّا بالكامل"، وأدان إطلاق القمر الصناعي في 22 أبريل. يدعو بومبيو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة في رفض "تطوير إيران لتقنيات قادرة على الصواريخ الباليستية" وتقييد برنامج الصواريخ الإيراني.

29 أبريل 2020: إعادة تزويد محطة بوشهر النووية الإيرانية بالوقود كما هو مقرر.

30 أبريل 2020: في إحاطة لوزارة الخارجية، يعلق الممثل الخاص للولايات المتحدة بشأن إيران، برايان هوك، على خطة إدارة ترامب لمنع انتهاء أكتوبر 2020 من انتهاء حظر الأمم المتحدة الذي يمنع مبيعات الأسلحة من إيران وإليها. تمت كتابة تاريخ انتهاء الحظر في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231. ويقول هوك إن الإدارة مستعدة لاستخدام "كل خيار دبلوماسي متاح" لتمديد الحظر، بما في ذلك تقديم حجة قانونية بأن الولايات المتحدة تظل مشاركة في الصفقة النووية من أجل ممارسة حكم مجلس الأمن لفرض حظر الأمم المتحدة إلى أجل غير مسمى.

في مقابلة، قال رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، بالنسبة للأطراف الأوروبية في الاتفاق النووي لعام 2015، "من الواضح تمامًا بالنسبة لنا أن الولايات المتحدة لم تعد عضوًا مشاركًا في هذه الاتفاقية".

4 مايو 2020: وقع أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء مجلس النواب الأمريكي على رسالة لجنة الشؤون الخارجية الموجهة إلى الوزير بومبيو والتي تدعو إدارة ترامب إلى تمديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة من خلال الوسائل الدبلوماسية.

في بيان، قال الراعي المشارك للرسالة ورئيس اللجنة، إليوت إنجل (D-NY) إن "هذه الرسالة، المدعومة بأغلبية ساحقة من كلا الطرفين في مجلس النواب، تمثل ضرورة لإعادة تفويض هذا الحكم - وليس من خلال snapback أو الذهاب بمفردك، ولكن من خلال حملة دبلوماسية حذرة".

9 أيار (مايو) 2020: أدلى وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو بتصريحات بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 ويقول إن "الولايات المتحدة ستمارس جميع الخيارات الدبلوماسية لضمان أن الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة وسعوا".

12 مايو 2020: قال سفير روسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، إن الولايات المتحدة "ليس لها الحق في تفعيل" آلية snapback الواردة في القرار 2231 لتمديد حظر الأسلحة. وفقًا لنيبينزيا، "ستكون Snapback بالتأكيد نهاية خطة العمل الشاملة المشتركة ... ستتوقف عمليات التفتيش الأكثر تدخلًا من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبلد ما". يقول نيبينزيا إنه "لا يرى أي سبب لفرض حظر أسلحة على إيران".

13 أيار (مايو) 2020: ينشر برايان هوك، الذي يشغل منصب الممثل الأمريكي الخاص لإيران، مقال رأي في صحيفة وول ستريت جورنال يزعم أنه "إذا لم تجدد الأمم المتحدة حظر الأسلحة ضد إيران، فإن الولايات المتحدة ستستخدم سلطتها القيام بذلك." يحدد هوك تفضيل إدارة ترامب لقرار مستقل من مجلس الأمن يمدد حظر الأسلحة، لكنه ينص على أن "الولايات المتحدة تحتفظ بالحق في تجديد حظر الأسلحة بوسائل أخرى"، أي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2231.

14 أيار (مايو) 2020: غردت البعثة الصينية الدائمة لدى الأمم المتحدة على تويتر أن "الولايات المتحدة فشلت في الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 2231 بالانسحاب من [خطة العمل الشاملة المشتركة]. ليس لها

الحق في تمديد حظر الأسلحة على إيران، ناهيك عن التسبب في رد الفعل المفاجئ. إن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة هو الطريقة الصحيحة الوحيدة للمضي قدماً".

27 مايو 2020: أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو أن الولايات المتحدة ستنتهي الإعفاءات من العقوبات التي تسمح باستمرار مشاريع التعاون في مجال حظر الانتشار النووي في إيران. تغطي هذه الإعفاءات تحويل مفاعل أراك، وتوفير الوقود المخصب لمفاعل طهران للأبحاث، وتصدير الوقود الإيراني المستهلك. يشير بومبيو إلى أن الإعفاءات ستنتهي بعد فترة توقف مدتها ستين يومًا ويوضح أن الإعفاء الذي يغطي الدعم الدولي لمفاعل بوشهر الإيراني سيظل ساريًا ولكن يمكن إلغاؤه في أي وقت.

5 حزيران (يونيو) 2020: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرين جديدين - أحدهما عن تحقق الوكالة ومراقبتها في إيران وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2231 وخطة العمل الشاملة المشتركة، والآخر عن اتفاقية الضمانات الشاملة بين إيران والوكالة. وجدت الأولى أن مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب لا يزال يتجاوز الحدود التي حددها الاتفاق النووي لعام 2015. يسرد الأخير ثلاثة مواقع ربما حدثت فيها أنشطة نووية محتملة غير معلنة قبل عام 2003، عندما تخلت إيران عن برنامج أسلحتها النووية، ويشير إلى أن إيران فشلت في الامتثال لطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى اثنين من المواقع.

8 حزيران (يونيو) 2020: فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كيانات الشحن الإيرانية بسبب "النقل المتكرر للمواد المتعلقة بالصواريخ الباليستية والبرامج العسكرية الإيرانية".

11 يونيو 2020: أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا دوريًا حول تنفيذ القرار رقم 2231، الذي يدعم الاتفاق النووي لعام 2015 ويعدل عقوبات الأمم المتحدة على إيران. يسرد التقرير عدة أمثلة على عدم امتثال إيراني محتمل لأحكام القرار المتعلقة بنقل الأسلحة والصواريخ الباليستية.

أصدرت لجنة الدراسة الجمهورية - التجمع المحافظ لمجلس النواب الأمريكي - تقريرًا يوصي بإجراءات تتخذها إدارة ترامب لتعزيز حملة الضغط الأقصى الأمريكية على إيران، من بين أمور أخرى. ويقترح التقرير تمديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة إلى أجل غير مسمى وتطبيق عقوبات إضافية على إيران.

15 يونيو 2020: في اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشار المدير العام غروسي إلى "القلق الشديد" بشأن فشل طهران في التعاون مع تحقيق الوكالة في الأنشطة النووية السابقة لإيران المفصل في تقرير الضمانات الصادر في 5 يونيو.

19 يونيو 2020: أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارًا يدعو إيران إلى التعاون الكامل مع تحقيق الوكالة في المواد والأنشطة النووية المحتملة غير المعلنة من فترة ما قبل 2003. تم تمرير القرار بأغلبية 25 صوتًا مقابل صوتين، مع امتناع 7 عن التصويت، ودولة واحدة لم تصوت، ومعارضة من قبل روسيا والصين.

وصف السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاظم غريب أبادي قرار مجلس الإدارة بأنه "مخيّب للآمال للغاية ومؤسف"، ويشكر روسيا والصين والدول الأخرى على معارضة القرار.

الممثل الأمريكي الخاص لإيران برايان هوك، وسفيرة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاكى وولكوت، ومساعد وزير الأمن الدولي ومنع الانتشار كريستوفر فورد يقدمون إحاطة خاصة حول "إجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمحاسبة إيران". علقوا على قرار مجلس المحافظين، وشكروا فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على دورهم في تمرير القرار، وأدانوا روسيا والصين لمحاولتهما "حماية إيران من التدقيق".

24 يونيو 2020: الممثل الخاص للولايات المتحدة بشأن إيران، برايان هوك، والسفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت يطلعان فعليًا مجلس الأمن الدولي على مسودة مشروع قرار لتمديد حظر الأسلحة على إيران.

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن إيران منفتحة على المحادثات مع الولايات المتحدة إذا اعتذرت واشنطن عن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وعوضت طهران وفقًا لذلك. ويحذر روحاني الوكالة الدولية للطاقة الذرية من توقع "رد صارم" من إيران رداً على مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى مواقع في طهران يشتبه في احتوائها على مواد نووية غير معلنة.

تفرض الولايات المتحدة عقوبات على قباطنة الناقلات الإيرانية الذين سلموا ما يقرب من 1.5 برميل من البنزين الإيراني إلى فنزويلا.

25 يونيو 2020: فرضت الولايات المتحدة عقوبات إضافية على إيران تستهدف صناعة المعادن في البلاد. ويشير بيان لوزارة الخارجية الأمريكية إلى أن واشنطن "ستواصل ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران حتى يقرر النظام البدء في التصرف كدولة طبيعية".

أنباء عن انفجار في منطقة خوجير الإيرانية التي تضم مجمعا للصواريخ الباليستية. ذكرت وزارة الدفاع الإيرانية أن الانفجار ناجم عن تسرب غاز.

28 يونيو 2020: الممثل الأمريكي الخاص لإيران برايان هوك يسافر إلى الإمارات العربية المتحدة للقاء مسؤولين من الإمارات العربية المتحدة لمناقشة تهديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران.

29 يونيو 2020: التقى الممثل الخاص للولايات المتحدة بشأن إيران برايان هوك بوزراء الدفاع والخارجية والدولة والاستثمار السعوديين في الرياض لمناقشة أهمية تهديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران.

يلتقي هوك بالمسؤولين البحرينيين ويصدرون معاً بياناً مشتركاً يعبر عن التزام قوي بـ "مواجهة العدوان الإيراني"، و "يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تهديد حظر الأسلحة المفروض على إيران قبل انتهاء صلاحيته".

30 يونيو 2020: إحاطة لمجلس الأمن الدولي بشأن الاتفاق النووي لعام 2015 وتنفيذ القرار 2231.

يكرر وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو دعوة الولايات المتحدة إلى تهديد حظر الأسلحة المفروض على إيران والذي تم كتابته في القرار والذي من المقرر أن ينتهي في أكتوبر 2020. ووفقاً لبومبيو، فإن "تجديد الحظر سيمارس مزيداً من الضغط على طهران لبدء التصرف مثل أمة عادية".

أدلى الاتحاد الأوروبي ببيان أشار فيه إلى المخاوف المتعلقة بانخفاض امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة وشدد على أهمية الحفاظ على الصفقة. فيما يتعلق باحتمال إعادة فرض جميع عقوبات مجلس الأمن على إيران، يدين ممثل الاتحاد الأوروبي مزاعم الولايات المتحدة بالمشاركة في الصفقة وينتقد قرار الولايات المتحدة بإنهاء التنازلات الحرجة بشأن عدم الانتشار.

يشير الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى أنه بانسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، وهو "منصوص عليه في القرار الملزم رقم 2231"، فإن الولايات المتحدة قد انتهكت القانون الدولي. وفي حديثه عن عودة عقوبات الأمم المتحدة بموجب هذا القرار، قال الممثل الألماني: "إن الهدف الأسمى بالنسبة لنا هو الحفاظ على القرار 2231 لخطة العمل الشاملة المشتركة، واستمراره وتنفيذه بالكامل".

كما أعربت روسيا والصين عن معارضتهما لجهود الولايات المتحدة لتمديد الحظر.

وردت أنباء عن انفجار في عيادة طبية بطهران أسفر عن مقتل تسعة عشر شخصاً.

1 يوليو 2020: أعلنت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة كيلى كرافت أن الولايات المتحدة ستدعو قريباً إلى تصويت مجلس الأمن على مشروع قرار أمريكي لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران.

"نريد أن نمنح المجلس الفرصة للتحدث عن التجديد"، كما تقول، لكنها تتابع "أننا سنستخدم كل مقياس وكل أداة، وإذا كان ذلك يعني عودة سريعة، فهذا بالضبط ما سنفعله، تبدأ في ذلك."

2 يوليو 2020: أنباء عن انفجار في منشأة تخصيب نطنز. وبحسب بهروز كمالوندي، المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، فإن الانفجار وقع "في أحد السقائف الصناعية قيد الإنشاء"، لكنه لم يصدر أي إشعاع.

خلال إحاطة، رد وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو على الادعاء الألماني بأن استدعاء الولايات المتحدة لآلية snapback من شأنه أن ينتهك القانون الدولي بشكل أكبر ويقول "بصفتنا مشاركًا في قرار مجلس الأمن رقم 2231، نحن على ثقة تامة من أن لدينا الحق في ممارسة ذلك، "لكنه يوضح" أنه ليس هدفنا الأول."

3 يوليو 2020: أعلن رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أنه تلقى رسالة من إيران لإطلاق آلية تسوية المنازعات في الاتفاق، مشيرًا إلى مخاوف بشأن تنفيذ مجموعة E3 للاتفاقية. آلية حل النزاعات نفسها، المنصوص عليها في الفقرة 36 من الصفقة، تم تفعيلها لأول مرة من قبل مجموعة E3 في يناير 2020.

4 يوليو / تموز 2020: غرد وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على تويتر أن بلاده أطلقت آلية حل النزاعات في خطة العمل المشتركة الشاملة بسبب انتهاكات الولايات المتحدة والأعضاء الأوروبيين للصفقة، حيث قال ظريف إن الأعضاء الأوروبيين في الصفقة فشلوا في الوفاء بواجباتهم في خطة العمل الشاملة المشتركة واستسلموا "للتنمر" الأمريكي.

6 يوليو 2020: أعلن بهروز كمالوندي، المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI)، أن أعمال البناء في المبنى المتضرر في ناتانز ستبدأ قريبًا. يلاحظ كامالفاندي أنه نظرًا للقيود المفروضة بموجب الاتفاق النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، فإن منشأة جميع أجهزة الطرد المركزي حيث وقع الانفجار كانت تعمل فقط بقدرة محدودة.

7 يوليو 2020: نشرت نور نيوز، وهي وسيلة إعلامية على الإنترنت لها علاقات وثيقة مع المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، تعليقًا على انفجار نطنز ووصفته بأنه "هجوم متعمد".

11 يوليو 2020: البرلمان الإيراني يوافق على خطة لوقف تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الخاصة به استجابة للقرار الذي أقره مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يدعو إيران إلى الامتثال لتحقيقات الوكالة في ماضي إيران المحتمل غير المعلن. الأنشطة النووية. على الرغم من هذا الإجراء، تواصل إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي.

14 تموز (يوليو) 2020: في الذكرى الخامسة لخطة العمل الشاملة المشتركة، ينشر رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، مقالاً يحيي ذكرى الصفقة ويعالج مخاوف إيران بشأن تنفيذ أوروبا للاتفاقية. "بعد أن اتخذت بالفعل تدابير لحماية شركائنا من العقوبات الأمريكية خارج الحدود الإقليمية، يمكننا في أوروبا أن نفعل المزيد لتلبية التوقعات الإيرانية للتجارة المشروعة."

15 يوليو 2020: في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال، أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إلى أنه إذا لم تمثل إيران لتحقيق الوكالة في أنشطتها النووية السابقة بحلول نهاية الشهر، فسيكون ذلك سيئاً. يقول غروسي: "ما زلت أصر على الضرورة المطلقة لحل هذه المشكلة قريباً جداً"، مضيفاً أن المشكلة "لن تختفي".

21 يوليو 2020: التقى وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ونظيره الروسي سيرغي لافروف لمناقشة التزام طهران وموسكو بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. أخبر لافروف ظريف أن روسيا "لا تدخر جهداً" من أجل "إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة إلى مسارها المستدام".

27 يوليو 2020: شركة أدوية سويسرية تبيع لإيران عقاراً لعلاج السرطان من خلال اتفاقية التجارة الإنسانية السويسرية (SHTA)، وهي قناة تم إنشاؤها لتسهيل التجارة الإنسانية مع إيران. وتمثل هذه الصفقة الأولى للقناة منذ الإعلان عن تشغيل الآلية بالكامل في فبراير. تقول أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، "يجب إجراء المزيد من المعاملات قريباً" وتشير إلى أنه "تمت الموافقة بالفعل على عدد من البلدان" لقناة التجارة.

29 يوليو 2020: يظهر الحرس الثوري الإيراني (IRGC) قدرة إيران الجديدة على إطلاق الصواريخ من تحت الأرض خلال تدريب عسكري. يحدث إطلاق صواريخ إيران تحت الأرض خلال مناورة عسكرية واسعة النطاق أجراها الحرس الثوري الإيراني في مضيق هرمز وتنطوي على نموذج لحاملة طائرات أمريكية.

6 أغسطس 2020: تم تعيين إليوت أبرامز الممثل الأمريكي الخاص الجديد لإيران بعد استقالة بريان هوك.

14 أغسطس / آب 2020: في تصويت على مشروع قرار مستقل صاغته الولايات المتحدة لتمديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران، هُزمت الولايات المتحدة بأغلبية صوتين ضد روسيا والصين، وصوتان مؤيدتان، وامتناع 11 عن التصويت، وهي أقل بكثير. من الأصوات التسعة اللازمة للتمديد. الولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكان هما الدولتان الوحيدتان اللتان صوتتا لصالح القرار.

الولايات المتحدة تصدر شحنة لأول مرة من ناقلات وقود إيرانية متجهة إلى فنزويلا في إطار حملة الضغط الأقصى ضد إيران.

15 أغسطس 2020: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يؤكد إعادة فرض العقوبات من جانب واحد على إيران بعد فشل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يقترح تمديد الحظر في الفوز بالأصوات اللازمة.

20 أغسطس 2020: سلم وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى إندونيسيا، التي تترأس مجلس الأمن حاليًا، يدعو فيها إلى قرار لمواصلة رفع العقوبات عن إيران. مستشهداً بنص القرار 2231، الذي يؤيد الصفقة ويحدد عملية إعادة فرض العقوبات في مجلس الأمن، يقول بومبيو: "ستؤدي هذه العملية إلى عودة تلك العقوبات حيز التنفيذ بعد 30 يومًا من اليوم". وينص القرار على أنه إذا لم تتم الدعوة للتصويت في غضون 30 يومًا، فسيتم إعادة فرض جميع العقوبات تلقائيًا.

25 أغسطس 2020: رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الجهود الأمريكية لإعادة فرض عقوبات مجلس الأمن على إيران. ممثل إندونيسيا، قال الرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير ديان ترانسيه دجاني، إن المجلس "ليس في وضع يسمح له باتخاذ مزيد من الإجراءات" بناءً على طلب الولايات المتحدة.

26 أغسطس 2020: وافقت إيران على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدخول إلى موقعين ليسا جزءًا من برنامج إيران النووي المعلن، لدعم تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المواد والأنشطة النووية المحتملة غير المعلن عنها قبل عام 2003. وتنتهي الاتفاقية بينهما عام ونصف المواجهة حول التحقيق.

1 سبتمبر 2020: اجتمعت اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة الشاملة في فيينا لمناقشة وضع الاتفاق ومحاولة الولايات المتحدة المطالبة بوضع مشارك في الصفقة من أجل إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران. في بيان مشترك، خلصت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وإيران والاتحاد الأوروبي إلى أن الولايات المتحدة "لا يمكن اعتبارها دولة مشاركة" و "لا يمكنها الشروع في عملية إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة".

4 سبتمبر 2020: بعد توليه منصب رئيس مجلس الأمن، قال سفير النيجر لدى الأمم المتحدة، عبده عباري، إنه سيواصل التمسك بقرار سلفه برفض دعوة واشنطن لفرض عقوبات على إيران. وقال: "ما زلنا في هذا القرار ... الذي أعلنه وأعلنه رئيس مجلس الأمن الشهر الماضي".

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الفصلي حول التحقق والمراقبة في إيران بموجب الاتفاق النووي لعام 2015. ويفصل التقرير جهود إيران المستمرة لزيادة مخزونها التدريجي من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 4.5 في المائة من اليورانيوم 235. ويشير التقرير أيضًا إلى امتثال إيران المستمر لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآليات المراقبة الإضافية المطلوبة بموجب الاتفاق. لمزيد من المعلومات عن التقرير الفصلي الصادر في 4 سبتمبر، انظر: برنامج إيران النووي لا يزال على مسار ثابت.

تنشر الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضًا تقريرًا عن أنشطة الضمانات الأوسع نطاقًا في إيران. ويشير التقرير إلى أن مفتشي الوكالة زاروا أحد المواقع التي سمحت إيران بالوصول إليها كجزء من اتفاقية إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في 26 أغسطس. ومن المقرر تفتيش الموقع الثاني في سبتمبر المقبل، بحسب التقرير. للمزيد، انظر: تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشير إلى التقدم المحرز في التحقيق.

8 سبتمبر 2020: أعلن علي أكبر صالح، المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، عن بناء منشأة تصنيع أجهزة طرد مركزي جديدة "في قلب الجبال" بالقرب من منشأة ناتانز. سيتم بناء المنشأة الجديدة للتعويض عن الأضرار التي فقدت خلال الهجوم على نطنز في يوليو. وبحسب صالح، "بسبب التخريب، تقرر بناء قاعة أكثر حداثة وأكبر وأشمل".

16 سبتمبر 2020: في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، صرح وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو أن الولايات المتحدة ستعيد عقوبات الأمم المتحدة على إيران وفقًا للقرار 2231، مدعيًا أنه وفقًا للاتفاق النووي، "لم تكن هناك شروط، ولم يكن هناك شيء آخر يجب أن يحدث ... هذا ما سنفعله".

في اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أصدرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا بيانًا أعربوا فيه عن دعمهم للحفاظ على الاتفاق النووي. فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة إعادة العقوبات، يقول

الأوروبيون، "لا يمكننا بالتالي دعم هذا الإجراء الذي يتعارض مع جهودنا الحالية لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة".

17 أيلول (سبتمبر) 2020: غرد وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ردًا على إحاطة بومبيو في 16 أيلول / سبتمبر، قائلاً: "لا شيء جديد يحدث في 20/9"، و "الولايات المتحدة ليست مشاركا".

18 سبتمبر 2020: أرسلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي تفيد بأن "الإخطار المزعوم بموجب الفقرة 11 من [القرار 2231] الذي تم استلامه من الولايات المتحدة الأمريكية وتم تعميمه على أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو غير قادرة على أن يكون لها أثر قانوني". يذكرون أن جميع عقوبات الأمم المتحدة التي تم رفعها وفقًا للاتفاق النووي "سيستمر إنهاؤها" بعد الموعد النهائي للولايات المتحدة.

19 أيلول (سبتمبر) 2020: غرد وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو على تويتر أن "جميع عقوبات الأمم المتحدة تقريبًا عادت إلى إيران"، مضيفًا أننا "لن نتردد في فرض عقوباتنا، ونتوقع من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال الكامل لالتزاماتها. بموجب هذه القيود المعاد فرضها".

أصدرت وزارة الخارجية ورقة حقائق توضح بالتفصيل هذه "الإجراءات الشاملة" لإعادة فرض العقوبات على إيران ابتداءً من الساعة 8 مساءً بالتوقيت الشرقي في 19 سبتمبر.

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أبلغ مجلس الأمن أنه لن يتخذ خطوات لتنفيذ إعادة فرض العقوبات على إيران. ويأتي بيانه في أعقاب تصويت ثلاثة عشر من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر لعرقلة محاولة الولايات المتحدة المفاجئة.

غرد سفير إيران لدى الأمم المتحدة مجيد تخت رافانشي على تويتر أن "الموعد النهائي" غير القانوني والزائف للولايات المتحدة قد جاء وذهب ". ويضيف رافانشي أن الولايات المتحدة "ما زالت تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة و [القرار 2231]" ويحذر من أن "السباحة ضد التيارات [الدولية] لن تؤدي إلا إلى مزيد من العزلة".

21 سبتمبر 2020: قال وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو في مؤتمر صحفي "بغض النظر عن هويتك، إذا انتهكت حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران، فإنك تخاطر بفرض عقوبات". كما أعلن بومبيو فرض عقوبات جديدة على وزارة الدفاع ولوجستيات القوات المسلحة الإيرانية، ومنظمة الصناعات الدفاعية الإيرانية، ومديرها.

خلال حدث في مجلس العلاقات الخارجية، قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إن إيران "لن تعيد التفاوض على الإطلاق" بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، بدا وكأنه يترك الباب مفتوحًا للدبلوماسية، يقول إن طهران "لم تتردد أبدًا في التفاوض"، وأن "الولايات المتحدة هي التي يتعين عليها إظهار أنها ملتزمة بالصفقة - وأنها لن تنتهكها مرة أخرى، أنها لن تطالب خارج نطاق الصفقة بتعويض إيران عن الأضرار".

22 سبتمبر 2020: انتقد الرئيس الإيراني حسن روحاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نظام العقوبات الأمريكي الذي يستهدف إيران. ويشير إلى أن الولايات المتحدة "لا يمكنها أن تفرض علينا لا مفاوضات ولا حربًا"، لكنه يضيف أن "كرامة أمتنا وازدهارها أمران أساسيان بالنسبة لنا؛ ويتم تحقيقها من خلال الدبلوماسية التي تعتمد على الإرادة الوطنية إلى جانب المرونة".

5 تشرين الأول (أكتوبر) 2020: صرح وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان أن إيران ستزيد قدرتها على توليد الطاقة النووية إلى 3 جيجاوات في محطة بوشهر للطاقة النووية.

18 أكتوبر 2020: تنتهي قيود الأمم المتحدة على تجارة الأسلحة الإيرانية وفقًا للقرار 2231. في تغريدة، وصف وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف انتهاء الصلاحية بأنه "بالغ الأهمية" لكنه أكد أن طهران لن تقوم بـ "فورة شراء الأسلحة".

أصدر وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو بيانًا صحفيًا كرر فيه الموقف الأمريكي بأن "جميع عقوبات الأمم المتحدة تقريبًا على إيران قد عادت" في 19 سبتمبر، بما في ذلك تمديد حظر الأسلحة إلى أجل غير مسمى. صرح بومبيو أن الولايات المتحدة "مستعدة لاستخدام سلطاتها المحلية لمعاقبة" أي دولة أو فرد يساهم في بيع أو نقل الأسلحة من وإلى إيران.

26 تشرين الأول (أكتوبر) 2020: أعلنت إدارة ترامب عقوبات جديدة تستهدف البنوك الإيرانية وتعين العديد من الكيانات المرتبطة بقطاع النفط الإيراني بسبب الأنشطة المتعلقة بالإرهاب بموجب الأمر التنفيذي 12334.

27 أكتوبر / تشرين الأول 2020: مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكدون أن إيران بدأت بناء منشأة لتجميع أجهزة الطرد المركزي تحت الأرض بالقرب من نطنز، لتحل محل ما تضرر في هجوم يوليو التخيبي. وفقًا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، "لقد بدأوا [البناء]، لكن لم يكتمل".

ويؤكد غروسي أيضًا أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أخذوا عينات من كلا الموقعين غير المعلنين المتفق عليهما في قرار الوكالة المشترك في أغسطس 2020 مع إيران. يقول غروسي إن هذه العينات تخضع للتحليل في مختبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020: وافق البرلمان الإيراني على مشروع قانون مؤقت يدعو منظمة الطاقة الذرية الإيرانية إلى البدء في تخصيص ما يصل إلى 20 بالمائة من اليورانيوم -235 في منشأة فوردو واتخاذ خطوات إضافية في انتهاك للاتفاق النووي.

11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً جديداً عن إيران يشير إلى أن مخزون إيران من غاز اليورانيوم المخصب بنسبة 4.5 في المائة من اليورانيوم -235 يعادل 2443 كيلوغراماً، بزيادة 338 كيلوغراماً عن الربع الأخير. ويشير التقرير أيضًا إلى أن إيران ستنقل ثلاث مجموعات من أجهزة الطرد المركزي من المنشأة التجريبية إلى قاعة التخصيب في نطنز. ويشير التقرير إلى أنه تم نقل سلسلة أجهزة الطرد المركزي IR-2m فقط حتى الآن. (لمزيد من المعلومات عن التقرير الفصلي الصادر في 11 تشرين الثاني (نوفمبر)، انظر: تباطؤ تراكم اليورانيوم المخصب في إيران).

14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنشر تقريراً عن أنشطة إيران النووية. يذكر التقرير أن إيران قامت بتغذية سادس فلوريد اليورانيوم، المادة الأولية لليورانيوم المخصب، في سلسلة مكونة من 174 جهاز طرد مركزي من طراز IR-2m في منشأة تخصيب ناتانز. يمثل التخصيب باستخدام أجهزة طرد مركزي متطورة من طراز IR-2m في ناتانز انتهاكاً آخر لـ JCPOA، الذي يفرض على إيران تخصيب اليورانيوم باستخدام 5060 جهازاً من الجيل الأول من IR-1 فقط في ناتانز.

16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020: صرح سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، رون ديرمر، أنه سيكون من الخطأ للولايات المتحدة إعادة دخول خطة العمل الشاملة المشتركة. يقترح ديرمر أن على إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن بدلاً من ذلك التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لصياغة مسار للمضي قدماً. ويضيف: "ستضع الولايات المتحدة في وضع أفضل بكثير للتعامل مع إيران".

17 نوفمبر 2020: قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إنه إذا التزمت الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب القرار 2231، فستعود إيران إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. وهو يقول إن هذا يمكن أن يتم بدون مفاوضات. يقول ظريف أيضًا إن المفاوضات ستكون ضرورية لعودة الولايات المتحدة رسميًا إلى الاتفاق النووي.

18 نوفمبر 2020: قال وزير خارجية البحرين، عبد اللطيف الزياتي، إن الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن يجب أن يتشاور مع البحرين ودول الخليج الأخرى قبل العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي حديثه في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال الممثل الدائم لإيران لدى الوكالة السفير كاظم غريبابادي: "لا يمكن إنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة إلا من خلال الجهود والإجراءات المشتركة لضمان تحقيق الحقوق والالتزامات الواردة فيها بالكامل".

27 نوفمبر 2020: اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده بالقرب من طهران.

28 نوفمبر 2020: الرئيس الإيراني حسن روحاني يلمح إلى أن إسرائيل وراء اغتيال فخري زاده.

2 ديسمبر 2020: وافق مجلس صيانة الدستور الإيراني على تشريع يفوض منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بزيادة مستويات التخصيب إلى 20% وتعليق تنفيذ البروتوكول الإضافي في 60 يومًا، من بين أمور أخرى، إذا لم تتم معالجة بعض العقوبات.

4 كانون الأول (ديسمبر) 2020: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) تقريراً جديداً يفيد بأن إيران تعتزم تركيب ثلاث مجموعات إضافية من أجهزة الطرد المركزي IR-2m في محطة تخصيب الوقود في نطنز.

7 كانون الأول (ديسمبر) 2020: أصدر الأعضاء الأوروبيون في خطة العمل الشاملة المشتركة - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بياناً مشتركاً يعبرون عن قلقهم بشأن تقرير الوكالة الجديد وأنشطة التخصيب الإيرانية. كما تتناول مجموعة E3 القانون الجديد الذي أقره البرلمان الإيراني وتحث طهران على عدم تنفيذ أحكام القانون، مشيرة إلى أن القيام بذلك من شأنه أن "يوسع بشكل كبير برنامج إيران النووي ويحد من الوصول إلى مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية" و "سيكون غير متوافق مع خطة العمل الشاملة المشتركة والتزامات إيران النووية الأوسع".

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، إن التشريع المقترح للبرلمان لم يوافق عليه أو يوقع عليه الرئيس حسن روحاني بعد.

يستكمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقريره الأحدث حول تنفيذ القرار 2231، الذي يؤيد الاتفاق النووي مع إيران. لا يشير التقرير إلى أي مزاعم جديدة بشأن أنشطة غير مشروعة للصواريخ الباليستية،

ويخلص إلى أنه في حالة واحدة من عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة المزعومة، لم تكن الأسلحة من أصل إيراني وفي حالة أخرى كانت الأدلة غير حاسمة.

9 ديسمبر / كانون الأول 2020: قال الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال خطاب لمجلس الوزراء إنه يمكن استعادة الاتفاق النووي لعام 2015 دون أي مفاوضات. "سنعود إلى حيث كنا"، كما يقول، مضيفاً أن أجهزة الطرد المركزي الجديدة IR-2m التي يتم تركيبها حالياً في منشأة تخصيب في نطنز في انتهاك للصفقة يمكن إيقافها بمجرد عودة جميع الموقعين على الاتفاقية إلى الامتثال الكامل.

10 كانون الأول (ديسمبر) 2020: في مقال رأي نشرته فورين بوليسي، أكد رئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل على أهمية التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

16 ديسمبر 2020: تجتمع اللجنة المشتركة لخطة العمل المشتركة الشاملة بشكل افتراضي لمناقشة الجهود المبذولة للحفاظ على الاتفاق النووي ودعم التنفيذ الفعال من قبل جميع أعضاء الاتفاق.

ألقى المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي خطاباً قال فيه إنه لا ينبغي لإيران أن تتأخر إذا كان من الممكن رفع العقوبات بطريقة "مشرفة".

18 ديسمبر 2020: كشفت صور الأقمار الصناعية أن إيران بدأت البناء في منشأة فوردو للتخصيب تحت الأرض. لا يزال تصميم المبنى الجديد والغرض منه غير واضح.

21 ديسمبر 2020: رئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل يتأس الاجتماع الوزاري لخطة العمل المشتركة الشاملة. أكد وزراء خارجية الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة وإيران على التزامهم بالحفاظ على الاتفاق النووي وتعهدوا بالاستعداد لدعم أي جهود أمريكية مستقبلية للعودة إلى الاتفاقية. كما أشار البيان إلى أهمية تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2021

1 كانون الثاني (يناير) 2021: أعلن علي أكبر صالحى، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، أن إيران ستستأنف تخصيب اليورانيوم 235 بنسبة 20 في المائة "في أقرب وقت ممكن" في منشأة فوردو. تبلغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيادة التخصيب، مضيفاً أنه يتعين عليها القيام بذلك للامتثال للتشريع الأخير الذي أقره البرلمان الإيراني.

4 يناير 2021: بدأت إيران تخصيص اليورانيوم بنسبة 20% يورانيوم -235، ونقل متحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أن مفتشي الوكالة يراقبون أنشطة التخصيب في فوردو.

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يؤكد أن إيران بدأت في إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة تصل إلى 20% يورانيوم -235 في فوردو.

قام وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف بتغريد الأخبار، لكنه أضاف أن "إجراءاتنا يمكن عكسها تمامًا عند الامتثال الكامل من قبل الجميع".

3 كانون الثاني (يناير) 2021: قال جيك سوليفان، الذي تم اختياره ليكون مستشار الرئيس المنتخب جو بايدن للأمن القومي، في مقابلة مع شبكة سي إن إن إن الولايات المتحدة ستواصل مفاوضات المتابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن قدرات إيران الصاروخية الباليستية بمجرد أن تفعل ذلك. عاد إلى الامتثال للاتفاق الحالي.

5 كانون الثاني (يناير) 2021: قال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو إن أوروبا قلقة للغاية من أنشطة التخصيب الإيرانية، وأشار إلى أن تصرفات طهران "سيكون لها تداعيات خطيرة عندما يتعلق الأمر بعدم الانتشار النووي".

أطلقت إيران سلسلة من التدريبات العسكرية لاختبار مجموعة من الطائرات بدون طيار المنتجة محلياً. يفرض مكتب الخزانة الأمريكية لمراقبة الأصول الأجنبية جولة جديدة من العقوبات على صناعة الصلب الإيرانية. قال وزير الخزانة منوتشين في بيان إن "إدارة ترامب لا تزال ملتزمة بحرمان النظام الإيراني من تدفق العائدات بينما يواصل رعاية الجماعات الإرهابية ودعم الأنظمة القمعية والسعي للحصول على أسلحة دمار شامل".

أعلن علي أكبر صالح، رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، أن إيران بصدد تركيب ألف جهاز طرد مركزي جديد من طراز IR-2m سيتم استخدامها لتعزيز إنتاج البلاد من اليورانيوم المخصب بشكل كبير.

9 كانون الثاني (يناير) 2021: أصدر وزير الخارجية الأمريكية مايكل بومبيو بياناً أكد فيه بشكل خاطئ أن التشريع الإيراني الجديد يتطلب "طرد مفتشي [الوكالة] النوويين ما لم يتم رفع جميع العقوبات". وحث بومبيو على أن "طرد إيران للمفتشين الدوليين يجب أن يقابل بإدانة عالمية".

رداً على بيان بومبيو، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده بأن إيران لا تخطط لطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين تم إرسالهم لعمليات تفتيش منتظمة تتم وفقاً لاتفاقية

الضمانات الشاملة الإيرانية. يعيد بهروز كمالوندي، المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، التأكيد على توضيح خطيب زاده ويضيف أن عمليات التفتيش المنتظمة ستتم حتى لو أوقفت إيران تنفيذها للبروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الخاصة بها.

11 كانون الثاني (يناير) 2021: قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل ماريانو غروسي في مقابلة: "من الواضح أنه لم تنتظروا عدة أشهر. لدينا أسابيع "لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. وتعليقاً على قفزة إيران الأخيرة إلى مستويات تخصيب بنسبة 20 في المائة، قال جروسي إن إيران تتقدم "بسرعة كبيرة" وستكون قادرة على إنتاج حوالي 10 كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة شهرياً في فوردو.

أعلن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، أبو الفضل أموي، أن إيران تصمم مفاعلاً جديداً للمياه الثقيلة IR2M، على غرار التصميم الأصلي لمفاعل أراك. وبحسب أموي، سيتم تركيب المفاعل الجديد وفقاً لجدول تنفيذ التشريع النووي الإيراني الجديد.

13 كانون الثاني (يناير) 2021: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً جديداً يشرح بالتفصيل خطط إيران لإجراء أنشطة البحث والتطوير في مجال إنتاج معدن اليورانيوم، سعياً منها في نهاية المطاف إلى تصميم نوع محسن من الوقود لمفاعل الأبحاث في طهران. يعمل هذا المفاعل بوقود مخصب بنسبة 20 بالمائة. يمثل هذا الإجراء انتهاكاً آخر لـ JCPOA، الذي يحظر على إيران إنتاج معدن اليورانيوم أو الحصول عليه بطريقة أخرى لمدة خمسة عشر عاماً.

16 يناير 2021: أصدرت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بياناً يدين خطط إيران لإنتاج معدن اليورانيوم. تحت مجموعة E3 إيران على وقف النشاط والعودة إلى التزامات خطة العمل الشاملة المشتركة على الفور.